

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بومرداس

قسم علوم التسيير



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر
تخصص: تأمينات وإدارة المخاطر

الموضوع

تحليل ملاءة ومر دودية شركات التأمين

دراسة حالة شركة تأمين المحروقات CASH

2015 - 2010

تحت إشراف الأستاذة:
الدكتورة يحيياوي نصيرة

من إعداد الطالبتين:
وطي الزرقة خديجة
قندوز سمية

دفعة جوان 2017
السنة الجامعية 2016-2017

كلمة شكر

الحمد لله الذي هدانا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فالحمد لله على فضله و كرمه و بركته الذي أنعم علينا بالتوفيق في إنجاز هذا العمل ليضاف إلى ميادير البحث العلمي ، و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و إمام المتقين سيدنا محمد و على آله و أصحابه أجمعين.

و شكر خاص للأستاذة المشرفة "**يحيى داوي ناصيرة**" و ندعوا الله أن يجعل عملها في ميزان حسنات

كما أتقدم بالشكر الخاص للمؤطر **مراد زرواقي** وكل عمال تامين المحروقات .
وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل .
ونرجو من الله أن يوصلنا إلى أعلى المراتب ويلهمنا الصحة و العافية.

وشكرا

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الذي تفانيت واجتهدت في
إعداده إلى:
والدي العزيزين **أمي وأبي** الذين لم يبخلا علي بالعون والدعاء وكانا
لي نعم السند في إنجاز هذا العمل.
إلى كل إخوتي وأخواتي وأولاد إخوتي خاصة الكتاكيت الصغار ماريما
ورحيم ومحمد .
والى **زوجي العزيز** الذي دعمني طيلة فترة الدراسة والى كل
عائلة بن صايبي
إلى كل الزملاء والزميلات في كلية الاقتصاد بجامعة بومرداس.
إلى كل الأصدقاء الذين ساعدوني من قريب أو من
بعيد في إنجاز هذا العمل دون استثناء.

خديجة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الذي تفانيت في
إعداده إلى:
والدي العزيزين أمي وأبي الذين لم يبخلا علي بالعون والدعاء وكانا
لي نعم السند في إنجاز هذا العمل.
إلى كل إخواني و أختي الصغيرة زهرة
و إلى كل من دعمني و كان سند لي في هذه الحياة وكل صديقاتي و
كل الزملاء والزميلات في كلية الاقتصاد بجامعة بومرداس.
والذين ساعدوني من قريب أو من
بعيد في إنجاز هذا العمل دون استثناء

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة.....أ-ج

الفصل الأول: ملاءة شركات التأمين

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الملاءة في شركات التأمين

المطلب الأول: مفهوم الملاءة و أهميتها.....3

المطلب الثاني: قواعد الملاءة.....5

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الملاءة.والمخاطر التي

تؤثر عليها.....9

المبحث الثاني: نماذج تقييم الملاءة

المطلب الأول: تقييم الملاءة.....14

المطلب الثاني: نماذج تقييم الملاءة.....17

خلاصة

الفصل الثاني: ضمان ملاءة ومر دودية شركات التأمين

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المردودية في شركات التأمين

المطلب الأول: مفهوم و أهمية المردودية.....25

المطلب الثاني: أنواع المردودية.....29

المطلب الثالث: عناصر المردودية.....32

المبحث الثاني: التداخل بين الملاءة و المردودية

المطلب الأول: تكوين الأموال الخاصة.....37

المطلب الثاني: مستويات المردودية.....41

المطلب الثالث:متطلبات المردودية.....43

المطلب الرابع : العلاقة بين الملاءة والمردودية.....47

خلاصة

الفصل الثالث دراسة حالة شركة تأمين المحروقات CASH

تمهيد

المبحث الأول: تقديم شركة تأمين المحروقات

المطلب الأول: التعريف بشركة تأمين المحروقات.....53

المطلب الثاني : تنظيم الشركة.....55

المطلب الثالث: موقع الشركة وأهدافها.....58

المبحث الثاني: استراتيجية الشركة لضمان ملاءتها ومردوديتها

المطلب الأول: تقديم الوضعية المالية للشركة.....64

المطلب الثاني: تحليل ملاءة و مردودية شركة تأمين المحروقات.....66

المطلب الثالث : التداخل بين الملاءة والمردودية والاستراتيجية المتبعة

لضمان ملاءتها ومردوديتها.....73

خلاصة

الخاتمة العامة.....80

قائمة المراجع.....85

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
	الأموال الخاصة التوفيق بين المصالح المتعارضة	شكل (1-2)
	الصلابة المالية في ظل الاتجاهات المتعارضة	شكل (2-2)
	مقر الشركة و فروعها	شكل (1-3)
	توزيع شبكات الشركة عبر أنحاء الوطن	شكل (2-3)
54	الهيكل التنظيمي للشركة	شكل (3-3)
56	الهيكل التنظيمي للوكالة	شكل (4-3)
58	اسهم الشركة	شكل (5-3)
59	محفظة نشاطات الشركة	شكل (6-3)
60	يمثل التعويضات المقدمة من طرف الشركة خلال ستة سنوات	شكل (7-3)
61	حصة الشركة في السوق	شكل (8-3)
62	تطور رأس المال الاجتماعي	شكل (9-3)
63	تطور هامش الملاءة	شكل (10-3)
64	تطور هامش الملاءة	شكل (11-3)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
	مخاطر الاكتتاب حسب نوع التامين	جدول (1-1)
	معدل الملاءة و مرد ودية الأموال الخاصة في السوق الألماني و الفرنسي و الأمريكي	جدول (1-2)
	حسابات النتائج لسنة 2014	جدول (1-3)
	حسابات النتائج لسنة 2015	جدول (2-3)
	تطور رأس المال الاجتماعي من سنة 2010- 2015	جدول (3-3)
	تطور هامش الملاءة	جدول (4-3)
	المرد ودية التجارية	جدول (5-3)
	المرد ودية الاقتصادية	جدول (6-3)
	المرد ودية المالية	جدول (7-3)
	العلاقة بين الملاءة و المرد ودية	جدول (8-3)

يعتبر قطاع التأمين احد أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما يمثل إنتاجه من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول.

ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي يواجهونها، ويتم ذلك بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيم القسط أو الاشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يتحصلون عليها، في حين تلتزم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها، أو بدفع إيرادات لهم وذلك خلال فترة زمنية محددة.

ونجد أن نشاط التأمين قد ولد لدى شركات التأمين نشاطا آخرامكتملا له ألا وهو النشاط

المالي، الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فاعلة في النظام المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط أو الاشتراكات من المؤمن لهم (تعبئة الادخار) ثم توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، وهذا بحكم الفارق الزمني بين تحصيل هذه الأقساط والاشتراكات ودفع التعويضات أو الإيرادات للمؤمن لهم حالة تحقق الخطر المؤمن عليه المنصوص في العقد، ومن هنا يبرز دور شركات التأمين في تمويل الاقتصاد.

كمالها دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وهي نوع من المؤسسات المالية وكغيرها من الشركات تسعى إلى تعظيم مرد وديتها من أجل تدعيم مركزها المالي من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم مركزها المالي وإرضاء زبائنها بتسديد التزاماتها في أوقاتها المحددة ومنه نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لشركات التأمين أن تحافظ على ملاءتها ومرد وديتها؟

و للإجابة على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- 1- ماهو مفهوم الملاءة في شركة التأمين؟ وفيما تتمثل أهميتها؟
- 2- هل توجد علاقة بين الملاءة و المرد ودية؟
- 3- هل تحقق الشركة صلاية مالية؟

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وكإجابة أولية على الإشكالية تم صياغة الفرضيات

التالية :

الفرضيات:

- تمثل الملاءة المالية في شركة التأمين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق دون أن يؤدي ذلك إلى تعسرها أو إفلاسها
- توجد علاقة بين الملاءة و المر دودية
- تحقق الشركة صلاية مالية

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية :
توفير معلومات مناسبة للمؤسسة يمكنها من التعرف على احتياجاتها.
كما تبرز أهمية الموضوع في سد الثغرة الموجودة على مستوى موضوع تحليل ملاءة و مرد ودية شركة التأمين على مستوى شركات التأمين، و تبرز أهميته أيضا في الرفع من كفاءات تسيير المؤسسات الجزائرية لأن التسيير في الجزائر له أهمية خاصة ،و هذا من أجل الرفع من المر دودية المالية و الإقتصادية في دول العالم الثالث.

أسباب اختيار الموضوع:

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع
- أهمية الملاءة و المر دودية في شركة التأمين
- التعمق في هذه الدراسة من خلال الجانب التطبيقي

أهداف الدراسة:

- و بحكم أهمية الموضوع يأتي هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية
- إبراز أهمية قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها وتحليل مختلف جوانب ملائتها ,و التعرف على مدى احترامها لالتزامات الملاءة المفروضة في الجزائر
 - التعرف على واقع مرد ودية شركة التأمين في الجزائر خاصة بعد فتح السوق الوطني للتأمين أمام المستثمرين الخواص
 - إبراز طبيعة العلاقة بين الملاءة و المر دودية في شركة التأمين و السبل المتبعة لتحسين كل منها

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية (امتدت من 2010- 2015)

الحدود المكانية (الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات فرع بومرداس)

منهج الدراسة

لقد ركزنا في هذا البحث على الدراسة التطبيقية بحيث اعتمدنا على المنهج التحليلي لكي نستطيع الإحاطة بكل جوانب الموضوع و تحليلها قصد الوصول إلى نتائج محددة وفق الفرضيات المطروحة.

صعوبات الدراسة

- قلة المراجع في الموضوع

- عدم توفر المعلومات الكافية في مؤسسة التربص

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم البحث من خلال ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ملاءة شركة التأمين بحيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين مبحث حول ماهية الملاءة في شركة التأمين و قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب و مبحث ثاني نماذج تقييم الملاءة و قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب.

الفصل الثاني: يدور حول ضمان ملاءة و مرد ودية شركة التأمين حيث تناولنا مبحثين ,مبحث حول مرد ودية شركة التأمين و مبحث حول التداخل بين الملاءة و المرد ودية و قمنا بتقسيمهما إلى ثلاثة مطالب.

الفصل الثالث: يتمحور حول دراسة تطبيقية على شركة تأمين المحروقات حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين مبحث حول شركة تأمين المحروقات و قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب و مبحث ثاني حول استراتيجية الشركة لضمان ملاءتها ومردوديتها و قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب.

تمهيد :

إن الدافع الأساسي بالنسبة للمؤمن لهم الاكتتاب لدى شركات التأمين هو حصولهم على مبلغ التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن عليه، و عليه تلتزم شركات التأمين على تسديد إلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق في أوقاتها المحددة، فيكون ذلك من أهم أولوياتها للحفاظ على ولاء عملائها و سمعتها في السوق، و للتعرف على ملاءة شركات التأمين سوف نتطرق في الفصل بتقسيمه إلى مبحثين أساسيين حيث سنتناول في المبحث الأول ملاءة شركات التأمين من خلال التعريف بالملاءة و ماهيتها و كذلك قواعدها و العوامل المؤثرة عليها والمخاطر التي تؤثر عليها أما في المبحث الثاني سوف نتعرض إلى الطرق المختلفة لتقييم الملاءة و في الأخير إلى إعطاء بعض النماذج العالمية لتقييمها.

المبحث الأول: ماهية الملاءة في شركات التأمين

إن الإهتمام بدراسة مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها إتجاه حملة الوثائق، كونها تمثل أهم عنصر من عناصر المراكز المالية لشركات التأمين و لذلك يعتبر خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المنعقدة كبيرا جدا، و لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب المتعلقة بملاءة شركات التأمين من خلال التعرف على مفهوم الملاءة المالية و أهميتها في شركة التأمين، وكذا العوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية الملاءة في شركات التأمين

يعتبر هذا المطلب كتقديم لملاءة شركات التأمين، إذ تحاول التعرف على الملاءة و مختلف المفاهيم المرتبطة بها، بالإضافة إلى أهميتها في شركات التأمين.

1. تعريف الملاءة في شركات التأمين:

الملاءة (La Solvabilité) بشكل عام تعني القدرة على الوفاء و السداد للإلتزامات، و في مجال التأمين هناك تعريفات عديدة أهمها:

- تعني ملاءة شركات التأمين توافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة إلتزاماتها المأخوذة على عاتقها إتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة.¹
- يرى البعض أن الملاءة المالية لشركات التأمين يقصد بها قوة و متانة مركزها المالي و بذلك يمكن القول بأن شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي في سنة ما إذا زادت الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الإستثمارات عن ما توقعه الشركة من تعويضات و مصروفات و توزيعات للأرباح

¹ عيد أحمد أبو بكر، "إدارة الأخطار شركات الإكتتاب، أخطار الإستثمار"، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011، ص31.

- و يحدد البعض الملاءة المالية في شركات التأمين، و شركات إعادة التأمين بمقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها و مدى استعداد و قدرة تلك الشركات على دفع التعويضات فوراً بشرط أن لا تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو توقفها أو إفلاسها.
- و من جهة نظر الإدارة فإن الملاءة المالية لشركات التأمين تعني:
- إن أقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتسوية الخسائر المتوقعة، و مقابلة مختلف مصروفات التشغيل و العمليات.
- الإحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الإلتزامات المطلوبة مع وجود هامش أمان هامش الملاءة المالية يساوي على الأقل المتطلبات القانونية.
- و قد بينت الجمعية الدولية لمراقبي التأمينات (IAAS)¹ أن أي شركة تكون مليئة عندها تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها و في أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف)²،
- و عموماً تمثل الملاءة قدرة شركات التأمين على الوفاء بمختلف إلتزاماتها دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها، و الشركة المليئة هي الشركة التي تفوق أصولها إلتزاماتها كلها.
- تعبر الملاءة عن مجموعة التوجيهات التي تم إصدارها من قبل الاتحاد الأوروبي، و المتعلقة بجميع شركات التأمين وإعادة التأمين الأوروبية. كما تقوم هذه التوجيهات على تحديد متطلبات جديدة لرأس المال لتغطية جميع المخاطر التي قد تواجه شركات التأمين وإعادة التأمين، أي أنه تشجع على إتباع نهج شامل لإدارة المخاطر³.

¹IAIS : International Association of insurance supervisors, en français Association internationale de contrôleur d'assurance.

²عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص32.

³شنافي كيفة، القواعد التوجيهية للمنظمة لعمل شركات التأمين"، مذكرة لنيل شهادة دكتورا، قسم مالية تخصص تأمينات وبنوك، جامعة سطيف، الطبعة، 2014، ص197.

2. أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين:

إن الإهتمام الواضح بملاءة شركات التأمين من طرف هيئات الإشراف و الرقابة على التأمين من طرف هيئات الإشراف، و الرقابة على التأمين و إدارة شركة ذاتها راجع إلى حقيقة أغلب أموال شركات التأمين تخص حملة الوثائق، و هذه الفئة (حملة الوثائق) لا تستطيع الحكم على المركز المالي لشركات التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما، و يعتبر قوة و متانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية:¹

- **حاملي وثائق التأمين:** الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها و المبين في وثيقة التأمين.
- **المستثمرون أو حاملي الأسهم:** الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى توزيع الأرباح الذين وعدوا بها.
- **الموظفون في الشركة:** الذين يهمهم الإستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم و هذان العاملان يمكن أن يتأثر إحداهما أو كلاهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية.
- **متانة المركز المالي لشركة التأمين** تهم الإدارة العليا في الشركة و يؤثر ذلك على سمعتها و فرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى.
- **هيئات الإشراف و الرقابة :** التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث لإحدى شركات التأمين العاملة بالسوق.
- شركات التأمين الأخرى التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى شركات من إفلاس و أثره على سوق التأمين بصفة عامة، فبعد إفلاس الشركة يتم توزيع الوثائق التي كانت لديها على الشركات التي مازالت قائمة.

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص44، ص45.

كما لها أهمية كبيرة في:

- حماية مصالح المؤمن لهم و ذلك بالوفاء بمستحققاتهم في أوقات محددة
- ضمان نجاح و بقاء و إستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية إقتصادية و إجتماعية.

المطلب الثاني: قواعد الملاءة المالية

زاد إهتمام هيئات الإشراف و الرقابة على التأمين خلال السنوات القليلة الماضية بوضع مقاييس التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين، و تتضمن قواعد الملاءة المالية في إشتراط حدّ أدنى لرأس المال، وجود فائض معين يدعى هامش الملاءة، تكوين مخصصات فنية، و قيود على محفظة الإستثمار.

1- رأس المال الكافي:

توجد علاقة إرتباط وثيقة الصلة داخل المراكز المالية لشركات التأمين بين مستوى كفاية رأس المال و الملاءة المالية، و مستوى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة، حيث تعتبر الملاءة المالية لشركة التأمين عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قبل حملة الوثائق و ذلك في ضوء القيمة الإحتمالية المتوقعة لهذه الإلتزامات في وقت إستحقاقها و كلما تحسنت الملاءة لشركة التأمين كلما إنعكس ذلك على نمو معدلات النشاط والإيراد العائد بالإضافة إلى تزايد ثقة العملاء و جمهور المتعاملين داخل قطاع التأمين في كفاءة و حسن إدارة العمل داخل هذه الشركة.

و يؤدي رأس المال دورا هاما في المحافظة على سلامة و متانة الوضع المالي للشركات التأمين، حيث يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن تتعرض لها الشركة، كما هو معلوم فإن شركات التأمين بشكل عام تعمل في بيئة مكثفها درجة عالية من عدم التأكيد، الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة لذا أصبح الإعتماد على رأسمال كافيا تعتبر شركة مليئة.

2- هامش الملاءة:

يعتبر هامش الملاءة مقياس رئيسي لملاءة شركة التأمين و هو عبارة عن إحتياطي إضافي لباقي الإحتياطيات الفنية الإلزامية.¹

و يمثل الهدف الأساسي من هامش الملاءة المالية و جعل شركات التأمين قادرة على مواجهة جميع المخاطر محتملة الوقوع في إطار إستثماراتها التي تقوم بها، و مواجهة أي نقصان يطرأ على الإحتياطيات الفنية، وظيفة هامش الملاءة المالية هي أوسع من وظيفة إحتياطي الضمان، و هذا ما يلاحظ في فترات التضخم المالي، إذ يصبح وجوده ضروريا حيث تصبح قيمة الحادث أو قيمة التعويض تفوق بكثير تقديرات هيئة التأمين له،²

و فيما يلي توضيح لأهمية هامش الملاءة:

- يعتبر معيار إضافي للرقابة و أسلوب للتحقيق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها؛

- مؤشر يحكم و يعاون في توجيه سياسة الشركة ذاتيا في قبول الأخطار بالنسبة لتأمينات الممتلكات و المسؤولية؛

- حرص الإدارة الرشيدة على إرتفاع هامش القدرة كهدف هام تعمل على تحقيقه، لضمان إستمرارية الشركة أكثر أمانا؛

- حيث يحسب هامش الملاءة بالفرق بين الأصول و الخصوم الحقيقية في لحظة زمنية معينة كما يلي:³

هامش الملاءة = الأصول الحقيقية - الخصوم الحقيقية

¹ محمد محمود يوسف، الإندماج و الإستحواذ في قطاع التأمين، رسالة التأمين، عمان، الإتحاد الأردني لشركة التأمين، السنة 03، العدد 04، 2008، ص22.

² زيد منير عبوي، إدارة التأمين و المخاطر، عمان دار الكنوز المعرفة لنشر و التوزيع 2006، ص99.

³ Alan Tosetti, thomas Bechar, Michal fromentaux, Sté phane menart, Assurance, comptabilité, règlementation, actuariat, paris, economica, 2002, p93.

1- المخصصات الفنية: هي ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين و الخصائص الفنية التي تميزها، ويقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين و إعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى، و هي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم إجرازها في آخر الدورة لمقابلة الخسائر و الإلتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط التقني للشركة.¹

أنواع المخصصات الفنية: تختلف أنواع المخصصات الفنية حسب طبيعة

العمليات التأمينية، أي

1-3 في مجال التأمين على الممتلكات و المسؤولية أو في مجال التأمين على الأشخاص و الأموال.

1-1-3 المخصصات الفنية في تأمين الممتلكات و المسؤوليات:

✓ **مخصصات الأقساط غير المكتسبة:** هو عبارة عن بند المسؤولية الأساسي في ميزانية الشركة، وهو بند المسؤولية الذي يمثل الجزء غير المكتسب من الأقساط الإجمالية في كل الوثائق السارية و في وقت التقييم، و طالب القانون المؤمنين بوضع القسط الإجمالي بالكامل في مخصص الأقساط غير المكتسبة عند إبرام الوثيقة، و يتم وضع الأقساط المتجددة في نفس المخصص.

✓ **مخصص التعويضات تحت التسوية:** هو حق من حقوق جملة الوثائق يتم تكوينه للوفاء باللتزامات الشركة بدفع التعويضات للمؤمن لهم عن الفترة المالية المنقضية.

✓ **مخصص التقلبات العسكرية:** يتم تكوين هذا المخصص وفقا للمعايير المحاسبية في شركات التأمين و يتم إستخدامه لكل فرع من فروع تأمينات و المسؤولية و ترجع أهمية تكوينه إلى أن الخسائر تختلف من عام لآخر و بالتالي تختلف معدلات الخسائر من سنة لأخرى.

¹ ثناء محمد طعيمة، "محاسبة شركة التأمين"، الإطار النظري التطبيقي و العملي، القاهرة، إيتراك للطباعة 2002، ص43.

3-1-2 المخصصات الفنية في تأمين الأشخاص و الأموال:

✓ **المخصص المحاسبي:** من المعروف في تأمينات الحياة أنها تختلف من سنة إلى أخرى حيث تزداد احتمالية تحققه يتقدم المؤمن عليه في السن، و بالرغم من تزايد احتمال تحقق الخطر إلا أن قسط التأمين يظل ثانياً خلال فترة التأمين و بالتالي فإن القسط المتساوي الذي يدفع يزيد عن قسط خطر الموت في السنوات الأولى من التعاقد و يكون أقل من قسط الخطر في السنوات الأخيرة، و حتي تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها في دفع التعويضات المطلوبة منها، تقوم بإقتطاع مقدار الزيادة في القسط عن قسط الخطر في السنوات الأولى في حساب خاص يسمى المخصص الحسابي، و تستثمر أموال هذا المخصص في مجالاته مختلفة و تستخدم فوائدها في سداد النقص في أقساط السنوات الأخيرة و لدفع مبالغ التأمين عند إستحقاقها.¹

3-2 القواعد الخاصة بتمثيل المخصصات الفنية:

ينبغي أن تكون تغطية المخصصات الفنية قائمة على قواعد أساسية نذكرها فيما يلي:

✓ **قاعدة التكافؤ:** توجب قاعدة التكافؤ أن تكون المخصصات الفنية في اية لحظة ممثلة بأصول معادلة، أي أن تكون قيمة الأصول على الأقل مساوية لقيمة هذه المخصصات.

✓ **التوافق:** يطبق هذا الأساس عندما يسمح التنظيم المعمول به بالإستثمار بالعملات الأجنبية، حيث ينبغي أن تكون أموال شركات التأمين الممثلة للمخصصات الفنية محررة بنفس عملة هذه المخصصات، و هذا بهدف حماية المؤمنين، و كذلك المؤمن لهم من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

✓ **القاعدة الحلية:** توجب بعض التشريعات أن تكون إلتزامات المؤمن إتجاه المؤمن لهم ممثلة بأصول تتمركز في نفس مكان هذه الإلتزامات، ففي التشريع الفرنسي مثلاً يجب تمثل الإلتزامات الفنية في إحدى دول الإتحاد الأوروبي.

¹سعاد بشلوش، "إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين و إجراءات الرقابة فيها" دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2014 2013-ص63.

وتستند ملاءة شركات التأمينين على ثلاثة قواعد أساسية هي:

1 القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية، ويقصد بها ذلك النوع من

ترتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، ولذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين وإعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى، وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإياردات في آخر السنة لمقابلة الخسائر، والالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط الفني لشركات التأمين التعاوني.

2 القواعد الخاصة بتمثيل تغطية المخصصات الفنية ويقصد بها كيفية اختيار الأصول

المناسبة المقابلة للمخصصات الفنية حيث يمكن تغطية هذه المخصصات إما بالنقدية بالصندوق ولدى البنوك أو بضم عمليات التأمين كالذمم على المشتركين مثلاً والاستثمار في مختلف أنواع الودائع مثل الودائع لدى البنوك والاستثمار في القيم المنقولة والاستثمار العقارية وتقديم قروض برهن، حيث يُراعى في عملية الاستثمار عوامل السيولة والضمان والمردودية بعين الاعتبار¹.

3 القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة

من خلال مبلغ معين من الدخل الإضافي لشركة التأمين الخالي من أية التزامات والذي يسمح لشركة التأمين من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمن لهم ويُستعمل هذا الهامش عادة من أجل تغطية الآثار التالية:

- . عدم التقييم الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات الفنية.
- . التقلبات العشوائية لحجم الكوارث والأخطار المحققة.
- . انخفاض قيم الأصول وعوائدها نتيجة لحدوث التزامات مالية.
- . الخلل في النتيجة الصافية للشركة، والذي يمكن أن ينتج عن عدم التسعير الصحيح لمنتجاتها.

¹ خالد عبد العزيز السهلاوي "هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين التأمين السعودية"، قسم المالية، العلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون المجلد العاشر، ادرار، 2015، ص37..

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ملاءة شركة التأمين والمخاطر التي تؤثر عليها

تتدخل في التأثير على الملاءة المالية عدة عوامل تتفاعل فيها بينها محددة المستوى الذي يتوجب تأمينه من قبل شركة التأمين لتتمكن من إثبات وجودها و المحافظة على اعتبارها و مركزها و مصداقيتها. وكذا المخاطر التي تهدد استمرار الشركة وبقائها.

1- العوامل المؤثرة

يمكن تلخيص العوامل على النحو التالي:

- ✓ **عوامل قانونية:** إن إختلاف توجهات الأنظمة السياسية الحاكمة على التشريعات و القوانين المستنبطة من قبل السلطات المعنية و التي تلعب دوراً بارزاً في ترشيد إدارة شركة التأمين من حيث تحديد الحد الأدنى لرأس مالها، و الإعتماد على الفروع التي تعمل الشركة من خلالها، و يتمثل دور رأس المال أساساً في إيجاد ضمانات إضافية للإحتياجات الفنية، هذا إضافة إلى كون القانون يفرض في بعض الدول تكوين إحتياجات رأس المال تعادل نسبة محدودة من رأس مال الشركة
- ✓ **عوامل سياسية:** و تتمثل أساساً بالتغيرات في إتجاهات السياسة الحاكمة و بأخطار الحروب و الحروب الأهلية مع كل ما لهذه التغيرات و الأخطار من إنعكسات حتى على وجود و ديمومة شركة التأمين نفسها.
- ✓ **عوامل إجتماعية:** و تتمثل بتزايد قيمة الحياة البشرية من حيث التعامل معها كضحية من ناحية، و كمكسب لخسائر أو أضرار من ناحية ثانية، وقد ظهر ذلك جلياً في نتائج التأمينات المتعلقة بالمرض و الإستشفاء و كذلك في نتائج التأمينات المتعلقة بالمسؤوليات القانونية بمختلف أوجهها.

- ✓ عوامل الإقتصادية: تتمثل الإتجاهات التضخمية لعدد كبير من الأنظمة الإقتصادية و بالتالي تدني قيمة عملاتها الوطنية، بالأنظمة الضريبية الجديدة و القيود على حركة الأموال، و بالتطور المتسارع في بعض القطاعات الإقتصادية.
- ✓ عوامل طبيعية: و تتمثل الفيضانات و الزلازل و الأعاصير و إلى ما هناك من عوامل طبيعية أخرى تفوق نتائجها التطورات و التوقعات.
- ✓ عوامل فنية: و تتمثل بالزيادة المفرطة في المحافظ المحتفظ بها و عدم وجود توازن بين مختلف فروع الشركة من الحياة و بحري و غير بحري و الإنحراف الملحوظ و الإستثنائي لمعدلات الخسائر، إضافة إلى عدم كفاية إحتياطات الخسائر نتيجة لضغوط تضخمية قوية أو نتيجة لصدور تغيرات مفاجئة في التشريعات الإجتماعية، و ملصق هذه العوامل الفنية تتأثر بدورها بأسباب ذات طبيعة عامة و تؤثر على موارد الشركة.

2-المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين

تواجه شركات التأمين عدة مخاطر منها تقنية راجعة لنشاطها التأميني الخاص، هذه المخاطر يمكن أن تؤثر على الملاءة شركات التأمين.

الفرع الأول:مخاطر الاكتتاب

تسمى كذلك بأخطار التأمين أو أخطار الاكتواريين، و تحدث هذه المخاطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين . و بالتالي فإذا قام الاكتواري بتقييم جيد للأقساط و العوامل الكارثية (التردد، و شدة الخطر (مع مراعاة الأخطار التي تؤثر على الكارثية) الاختيا المعاكس، الخطر الأخلاقي (و كان عدد العقود غير كاف يكون الاكتتاب قليل الأهمية او ينعدم . و مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين نوضح

أولا -مخاطر الاكتتاب في التأمينات الأضرار :ترجع الى¹:

عدم كفاية الأقساط و عدم التقييم الجيد و عدم كفاية المخصصات التقنية) أو ما يسمى بخطر التخصيصو بالقابل فان التسعير و تقدير الاحتياطات بأكثر من اللازم يؤثر على العائد المالي لشركة التأمين.

الظواهر الكارثية :إن الكوارث تؤثر على احتياطات شركات التأمين عن طريق التكاليف المتأتية من خسائر جسيمة و الواقعة نتيجة للكوارث الطبيعية و التكنولوجية، أو لتكرار الشديد للكارثة.

ثانيا -مخاطر الاكتتاب في التأمينات الحياة :و هي تضم:

يكون بسبب عدم التوافق بين معدلات الوفاة في محفظة شركة التأمين و جداول

● **خطر الوفاة (Mortalité):**

الوفاة المستخدمة في حساب الأقساط،فعلى سبيل المثال إذا كان تحديد معدل الربح بالعلاقة مع توقع الحياة، في هذه الحالة كان هناك تقدير أكثر من اللازم للوفاة فان شركة التأمين يمكن أن يهددها خطر الإفلاس يرتبط باتجاه المؤمن لهم في العيش بنسبة أقل أو أكثر مقارنة

● **خطر طول العمر (Longévité) :**

فان شركة التأمين (rente viagère) بتوقعاته الإحصائية للحياة، ففي حالة عقود الربح مدى الحياة ستتأثر سلبا لو بقى المؤمن له حيا أكثر مما متوقع.

● **أخطار التكاليف :**و هي الحالة التي تكون فيها تكاليف شركات التأمين كبيرة بحيث تكون الشركة مجبرة على تغطيتها بالأقساط المجمعة .

● **خطر فسخ العقد :**يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقد التأمين قبل تاريخ

استحقاقه، فيكون المؤمن مجبرا على دفع مبلغ معين لحامل الوثيقة.

¹كراش حسام ،،"نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائريةعلى ضوء تجارب الأنظمة الدولية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،فرع اقتصاديات التأمين،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف2013-2014ص59.

ثالثا -مخاطر الاكتتاب في التأمين الصحي:

- أخطار التكاليف، عدم كفاية الأقساط، عدم كفاية المخصصات التقنية .
- الأوبئة:إن تأثير الأوبئة على النتائج شركة التأمين واضح و أكيد حيث يتعلق حجم الأضرار بعدد هذه الأوبئة و التي يترتب على شركة التأمين تعويضهم الأشخاص المصابين

جدول رقم 01 : مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين

مخاطر الاكتتاب		
تأمينات الأضرار	التأمين الصحي	تأمينات الحياة
- عدم كفاية الأقساط - عدم كفاية المخصصات		- الوفاة - طول العمر - فسخ العقد
حدوث الكوارث	الأوبئة	
	ارتفاع التكاليف	- فسخ العقد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: عيد احمد ابو بكر،

مرجع سبق ذكره، ص 61

الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار

تسمى كذلك بأخطار الأصول و هي تضم كل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة، و مخاطر القرض.

أولاً- مخاطر السوق:¹و تسمى كذلك بالمخاطر المنتظمة، و هي المخاطر التي تؤثر على الأدوات المالية المتمثلة في أصول شركة التأمين، و مخاطر السوق غير قابلة للتنويع و لا يمكن تجنبها، إذ إن هذه المخاطر ترتبط بعوامل نظامية كالتغيرات

¹عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول أزمة المالية 21 أكتوبر - الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 20-21 أكتوبر، 2009، ص8.

الاقتصادية، و الاجتماعية، و السياسية، و هي تأتي على أشكال مختلفة منها:

● **مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:** تتمثل في قيمة الفرق بين ما توقعه

المستثمرون و ما

تحقق لهم من عوائد استثمار متمثلة في الأرباح الموزعة و الفرق في قيم الأوراق المالية.

● **مخاطر سعر الفائدة:** و هي مخاطر الخسارة المرتبطة بالتغير المعاكس

لنسب الفائدة، و بالتالي فشركات تتأثر بتغير سعر الفائدة و هذا عندما يكون الاستثمار

اقل من الحد الأدنى المضمون للمؤمن له.

● **مخاطر التضخم:** تحدث هذه المخاطر بسبب تدني القيمة الحقيقية للأموال، فتغير

معدل التضخم الذي يطرأ على الاقتصاد العام للدولة يؤدي إلى ضعف الأموال

الموجودة لدى شركات التأمين.

رابعاً- مخاطر أخرى:

-المخاطر التشغيلية:

شركات التأمين كغيرها من الوسطاء الماليين تتعرض للمخاطر التشغيلية، و التي يقصد

بها الاخطاء او اختلال الوظائف المختلفة التي يمكن أن تؤثر على العملية المعقدة في

معالجة عقود التأمين، بداية من اكتتاب العقد إلى

نهاية مدته و التي يمكن أن تمتد لعشرات السنوات. أن المخاطر التشغيلية صنفتها لجنة

"بازل" إلى سبعة أصناف أساسية من الأحداث هي كالاتي:

الاحتيال أو الغش الداخلي .

● الاحتيال أو الغش الخارجي .

● ممارسات الموظفين و الأمان في مكان العمل.

● العملاء و المنتجون و ممارسات الأعمال¹.

● الخسائر في الأصول المادية (نتيجة الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية)

● تعطل الأعمال و فشل الأنظمة .

¹Daniel zadjenbweber, Economie et gestion l'assurance, Economica Edition, France-paris, 2006, pp94, 95

• إدارة العمليات و تنفيذ النشاط¹ .

إن المخاطر التشغيلية قليلة الحدوث (احتمال حدوثها ضعيف) خاصة في الشركات التي تعمل جيدا، ولكن وقوع

هذه المخاطر يخلف خسائر مالية ثقيلة على شركات التأمين.

-المخاطر القانونية:

و التي تتعلق بالتغيرات القوانين و التنظيمات، فبعض القوانين يمكن أن تؤثر على الوضعية الحقيقية لشركة

كقوانين البيئة و القوانين المحددة لحجم الاستثمار و ميادينه، ولذلك لا بد على شركات التأمين تطبيق هذه التغيرات في القوانين و التشريعات و تجسيد أنظمة داخلية لتغطية أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة والإشراف.

- مخاطر إعادة التأمين:

يتعلق هذا الخطر بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة، و الجدير بالذكر ان هذا الخطر هو اقل أهمية في تأمينات الحياة نتيجة لطبيعة تسييرها.

المبحث الثاني: نماذج تقييم الملاءة.

تتزايد الدعوة لتطوير أساليب قياس و تقييم الملاءة، باعتبارها الوسيلة الفاعلة للتحقق من قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، لاسيما بعد الأزمات الكبيرة التي تعرضت لها شركات التأمين بمختلف أنواعها فانتقلت معظم إقتصاديات العالم لتقييم ملاءتها المالية كونها تعتبر ذات قوة ومثانة المركز المالي لشركات التأمين.

المطلب الأول: تقييم الملاءة

توجد طرق عديدة لتقييم الملاءة وتحديد هامش الملاءة الأدنى المفروض على شركات التأمين وقد حددت اللجنة الدولية للرقابة على التأمين الطرق الآتية (IAIS):

¹كراش حسام، مرجع سبق ذكره، 62

1- طريقة المعدلات الثابتة (Fixed ratios approach)

تعتمد هذه الطريقة على نسب محددة من بعض الحسابات المعرضة للخطر كحسابات الميزانية وحسابات التكاليف والإيرادات، هذه الطرق مستعملة على نطاق واسع في مختلف بلدان العالم لتقييم الملاءة في شركات التأمين، وهي تتميز بالبساطة في التطبيق لأنها تعتمد على معطيات تاريخية محددة، وأنها غير مكلفة ونتائجها سهلة الفهم بالإضافة إلى ابتعادها

على الذاتية في التحليل¹

ومن أهم المؤشرات المستعملة:²

معدل الملاءة = الأموال الخاصة / الأقساط الصافية من تنازلات إعادة التأمين

معدل المخصصات التقنية = المخصصات التقنية / الأقساط الصافية من تنازلات إعادة التأمين

معدل الاحتفاظ = الأقساط الصافية من تنازلات إعادة التأمين / الأقساط الإجمالية.

بالنسبة لمعدل الملاءة كلما كان كبيرا كلما كان رأس المال للحماية المتوفر لامتناس النتائج السلبية كبيرا والعكس صحيح، إلا أنه مع إهمال قيمة المخصصات التقنية يمكن أن يكون معدل الملاءة غير دال، فيمكن أن يكون هذا المعدل كبيرا إلا أنه غير كاف إذا كانت المخصصات التقنية غير مقيمة بدقة، كما أنه يمكن أن يكون هذا المعدل ضعيفا إلا أنه كاف إذا كانت قيمة المخصصات التقنية محددة بشكل جيد، ولهذا يجب أن تنسب كل من الأموال الخاصة والمخصصات التقنية إلى الأقساط الصافية من تنازلات إعادة التأمين.

كذلك يجب حساب معدل الاحتفاظ الذي يعكس لنا درجة الارتباط بإعادة التأمين، فيربط هذا لمعدل بين الأقساط المحتفظ بها من طرف المؤمن وبين الأقساط الإجمالية، فكلما كان

¹European commission, op.cit, p225

²SIGMA, N° 7/1995, op.cit, p13.

هذا المعدل كبيرا كلما كان المؤمن غير مرتبط بشكل كبير بملاءة معيد التأمين، وكان الخطر المرمي على عاتقه كبيرا

إن استعمال هذا النوع من المؤشرات له عدة عيوب نذكر منها:

- إن حجم الأقساط ليس عاملا كافيا للحكم على المخاطر التي تواجه الملاءة وهذا لعدة أسباب:
- وجود اختلالات في النتيجة ترجع إلى عدم التسعير الجيد بما يتوافق وحجم الأخطار المكتتبة، فالأسعار المنخفضة تؤدي إلى خفض حجم الأقساط مما يؤدي إلى ازدياد معدل الملاءة في حين أن المواجهة الحقيقية للأخطار هي أكبر من ذلك؛
- عند مستوى معين من الأقساط يجب معرفة مكونات المحفظة التقنية، فالاحتياجات من رأس المال الخاص لشركة تأمين تنشأ أساسا في فروع تأمينات الأضرار هي على العموم قليلة بالمقارنة مع شركة تأمين تنشأ خاصة في فروع المسؤولية المدنية، فطبيعة الأخطار المواجهة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التقييم
- إهمال مخاطر الاستثمار، فقد بينت تجربة السنوات الأخيرة وقوع شركات تأمين في وضعيات مالية حرجة بسبب مخاطر الأصول بالرغم من أن معدل ملاءتها جيد.
- باستعمال هذه المؤشرات البسيطة، تحلل مخاطر الأصول والخصوم بشكل منعزل، نظرا لإهمال الارتباط بين الجانبين.
- غياب قواعد تقييم موحدة لعناصر الميزانية يعقد من مقارنة مؤشرات الميزانية بين شركات التأمين للبلدان المختلفة، ناهيك عن اعتمادها على المعطيات التاريخية وإهمالها للتغيرات المستقبلية المحتملة.
- إن تقييم الملاءة حسب مدخل المعدلات الثابتة يقوم على أساس مبدأ الاستمرارية (Going concern principle) حيث يمارس المؤمن نشاطه بشكل طبيعي وهذا ما يسمح له، بتسديد الكوارث والتكاليف الإدارية وتكوين الاحتياطيات الضرورية عن طريق إيرادات الأقساط الجارية، دون أن تكون هناك ضرورة لتحقيق الأصول.

أما إذا أردنا الحكم على قدرة المؤمن لمواجهة التزاماته الموجودة حالياً بغض النظر على إمكانية اكتتاب عمليات جديدة، فيجب تطبيق مبدأ الاستحقاق الطبيعي (Run-Off) أو مبدأ (Winding-Up)¹ التصفية

تقييم الملاءة حسب مبدأ استحقاق المحفظة يقوم على فرضية أنه لا توجد أية عملية اكتتاب جديدة، فعلى المؤمن أن يمتلك قيمة مملوكة أكثر أهمية عنها في حالة التقييم بمبدأ الاستمرارية، أما مبدأ التصفية فهو حالة خاصة من مبدأ الاستحقاق حيث يتوقف المؤمن نهائياً عن ممارسة نشاطه وبذلك يجب تحقيق الأصول مهما تكن وضعية السوق.

2- طريقة رأس المال القائم على الخطر (Riskbased capital models) :

من أجل تغطية العيوب السابقة للمؤشرات الثابتة وخاصة استعمال الأقساط كمعيار للمخاطر المواجهة، ظهرت هناك طرق تسمح بتحديد رأس المال الخاص المتعلق بمستوى هذه المخاطر وذلك انطلاقاً من تكميم المخاطر التي تمس المحفظة التقنية والمالية، ونجد أن هذه النماذج معتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

إن التقييم الستاتيكي السابق للملاءة يعطي صورة مجمدة ومحددة في الماضي، وبما أن الملاءة تواجهها مخاطر عديدة عبر الزمن ينبغي تشكيل نماذج ديناميكية لتقييمها، ومن بين النماذج المعروفة ما يلي:

3- مدخل السيناريوهات (Senariobased approaches) :

بمقتضى هذه النماذج يمكن محاكاة (Simulation) التطور المستقبلي للأعمال بناء على توقعات معينة، وهذه المحاكاة يمكن تطبيقها على حسابات الميزانية أو حسابات والإيرادات أو على التدفقات النقدية (Cash flow). التكاليف وقد اعتمدت هذه النماذج في تنظيمات العديد من الدول لتقييم الملاءة كبريطانيا وكندا، كما يمكن تطبيقها إلى جانب بعض الطرق المفروضة كطرق المعدلات الثابتة مثلاً:

¹SIGMA, N° 7/1995, op.cit, p14

4 - المدخل الاحتمالي (Probabilistic approaches):¹

هو موجه لتغطية جملة من المخاطر التي تواجهها شركات التأمين في المستقبل ضمن فرضيات مختلفة تعد بالآلاف، مما يجعل هذه النماذج تتميز بالمرونة الفائقة وذلك باستعمال عملية المحاكاة

عادة ما تكون هذه النماذج معقدة وتتطلب معرفة عميقة في مختلف الميادين (الرياضيات والإحصاء، والاقتصاد، والمالية والتأمين) مما يزيد من تكلفتها، كما تعد نتائجها صعبة الفهم وتتطلب مختصين لتحليلها، كما أنها تتميز بالذاتية في تحليله.

المطلب الثاني: نماذج تقييم الملاءة

إن تقييم الملاءة يختلف من بلد لآخر حسب القواعد المفروضة من طرف الهيئات المشرفة على القطاع في هذه البلدان وقد ارتئينا اختيار نموذجين أساسيين لتقييم الملاءة هما النموذج الأوربي الذي يعتمد على طريقة المعدلات الثابتة و النموذج الأمريكي الذي يعتمد على طريقة رأس المال القائم على الخطر.

الفرع الأول: النموذج الأوربي

ان ترسيخ سوق مشترك للتأمين بالإتحاد الأوربي أدى بالعديد من الدول اتحاد للانتقال من الرقابة المادية التي كانت تنطوي في التدخل على مستوى الأسعار او شروط التعاقد الى الرقابة المالية.²

لذلك نجد أن العديد من دول الاتحاد الأوربي بدأت اعادة تنظيم أسواقها خاصة في فرنسا وبريطانيا لتهتم أكثر بالملاءة في شركات التأمين و ذلك منذ سنة 1982 .

¹ هدى بن محمد، "تحليل ملاءة ومر دودية شركات التأمين" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتور، قسنطينة، السنة الجامعية تخصص بنوك، 2004، 2005، ص 70

² كراش حسام، "مرجع سبق ذكره"، ص 59 ، 60 .

أولاً: القواعد الخاصة برأس المال الخاص:

حيث تلزم المؤمنين باحترام المقاييس الآتية:

- الحد الأدنى للضمان:

هو الحد الأدنى من الاموال الخاصة الذي يجب أن تلتزم حيازته شركات التأمين اذا تقدر المبلغ الأدنى للأموال الخاصة لشركات التأمين العام حسب الفروع من 0.2 و 1.4 أورو، كما أن هذا الحد يجب أن يكون مساوياً على الاقل لثلث هامش الملاءة الإلزامي.

-هامش الملاءة الإلزامي:

يهدف هذا الهامش الى تحديد مبلغ الأموال الخاصة الضروري للنشاط الجاري للشركة ويحسب هذا الهامش في شركات التأمين العام بمؤشرين اما على أساس إيرادات الأقساط للدورة السابقة او على أساس التكلفة المتوسطة للكوارث للسنوات الثلاث او السبع الأخيرة بالنسبة للكوارث الطبيعية و ذلك على النحو الآتي:

على أساس الأقساط

*0.18 × الأقساط الإجمالية × معدل الاحتفاظ (اذا كانت الأقساط الإجمالية أقل من 10 مليون أورو).

*0.16 × الأقساط الإجمالية × معدل الاحتفاظ (اذا كانت الأقساط الإجمالية أكبر من 10 مليون أورو).

على أساس الكوارث:

0.26 × الكوارث الإجمالية × معدل الاحتفاظ (إذا كانت الكوارث الإجمالية أقل من 07 مليون أورو).

0.23 × الكوارث الإجمالية × معدل الاحتفاظ (إذا كانت الكوارث الإجمالية أكبر من 07 مليون أورو).

- أما بالنسبة لهامش الملاءة الإلزامي في تأمينات الحياة فيحسب بجمع المبلغين التاليين:

4- % من المخصصات الرياضية اذا كان المؤمن لا يتحمل خطر التوظيفات مثل

حالة تمثل الالتزامات بوحدات الحساب فأن المعدل المفروض يقدر ب1%.

- % 0.3 من رؤوس الأموال تحت الخطر والتي تتمثل في الفرق بين رؤوس الأموال

لحالة الوفاة ومبلغ المخصصات الموافقة لها.

وكل من هذين المبلغين السابقين يرفق بمعامل تخفيض يأخذ بغين الاعتبار أثر إعادة التأمين

حيث أن هذا المهام لا يجب أن يكون أقل من 85 % للمخصصات الرياضية و 50 %

لرؤوس الأموال تحت الخطر.

ثانيا : القواعد الخاصة بتغطية المخصصات التقنية بالأصول المختلفة:¹

ينبغي أن يكون هذه الأصول ممثلة بشكل جيد للالتزامات المنعقدة، حيث تراقب الهيئات

الوصية مستوى هذه المخصصات التقنية وتقرر أشكال وسبب الاستثمارات المسموح

بها على النحو الآتي:

- % 10 للعقارات والأراضي.

- % 5 الى % 10 للأسهم و السندات.

- % 5 للأسهم والسندات غير المفاوضة في السوق المنظم.

_3% سيولة.

بالإضافة إلى ذلك يجب ان تستثمر هذه الأصول على أساس التوافق و التوزيع لضمان

السيولة والمردودية، وان توظيف الالتزامات المبرمة في دول الاتحاد الأوربي تطبيقا لمبدأ

المحلية لعقوبات بدرجات متفاوتة من طرف الهيئات وكل شركة تأمين لا تحترم هذه

القواعد الوصية.

¹ محمد المنصوري، نظام الإنذار المبكر والتنبيه بملاءة شركات التأمين، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1988،

إلا أن الطريقة المستعملة في الاتحاد الأوروبي تسمح فقط بتقييم الخطر التقني الى حد ما اما خطر الاستثمار فهو محصور في إطار تنظيمات مختلفة و يمكن الانتقاد في التشكيلة الأوروبية فيما يخص الملاءة وذلك لغياب اعتبار خطر الاستثمار في حساب رأس المال الخاص المناسب.

ولهذا وضعت دول الاتحاد الأوروبي مشروعاً قيد الدراسة يسمى بالملاءة Solvabilité بحيث يراعي فيه هذا الثاني جانب ومبدأ تطبيقه بحلول عام 2007 ، حيث يهدف هذا المشروع لتغيير نظام الرقابة على شركات التأمين بالاتحاد الأوروبي وذلك بإدخال ميكا انيزمات تسمح للهيئات الوصية بالتدخل بسرعة وبكفاءة عند حدوث صعوبات كما أنه يوجد ثلاث عوامل استوجبت مراجعة نظام الرقابة على الملاءة في الاتحاد الأوروبي نذكر:

- التقارب في المقاييس الاحترافية العالمية نتيجة للعولمة المالية وتزايد المخاطر
- اتفاقية بازل في قطاع البنوك وامكانية تطبيقها على قطاع التأمين حيث يوجد مشروع ينتظر امكانية تطبيقه على قطاع التأمين (Basel) يسمى بازل
حيث تراعي فيه مختلف المخاطر التي تواجه ملاءة شركات التأمين عند حساب رأس المال الضروري لمواجهة التزاماتها.

- تطبيق مقاييس محاسبة دولية جديدة مفروضة من لجنة IASB والمعروفة بقواعد IFRS ابتداء من 2005

وبمقتضاها ستطبق بعض المقاييس كمقاييس شركات وبعض المقاييس الأخرى لتقييم الأصول أو الخصوم وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية وطبيعة نشاط شركات التأمين.

- الفرع الثاني النموذج الأمريكي:

على الرغم من اشتراط حد لهامش الملاءة على شركات التأمين الأمريكية إلا أن ذلك لم يمنع بعض الشركات من مواجهة بعض الصعوبات المالية تتمثل خاصة في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وقد أدى ذلك إلى التفكير في وضع مقاييس ومؤشرات مالية يمكن على ضوء نتائجها التنبؤ بمدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها وهو ما يسمى بنظام

الإنداز المبكر بتطوير (NAIC) فقد قام اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا (The early warnisyste) للإنداز المبكر ليطبق في عام 1973 (IRIS) نظام المعلومات الخاصة للإشراف على التأمين وبمقتضى هذا النظام يتم حساب نسبة مالية محددة، ثم يقوم بتحليل النتائج المحصل عليها بواسطة خبراء متخصصين في التحليل المالي، وذلك وفقا لكشوف الحسابات المالية الختامية لشركات التأمين، الشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقا لهذا النظام تكون لها أولوية في فحص مراكزها المالي وقد كشف هذا النظام عن ثغرات عديدة فيه إثر موجة الإفلاس التي مست بالعديد من شركات التأمين الأمريكية بعد أزمة المسؤولية المدنية في منتصف الثمانينيات والتراكم المتزايد للكوارث في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، لذا عمل اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا على تطوير نظام جديد آخر هو نظام رأس المال القائم على الخطر، وقد بدأ تطبيقه عام 1994 وهو المعمول به حاليا. ويهدف هذا النظام الجديد إلى ما يلي:

تحديد المبلغ الأدنى للأموال الخاصة الضرورية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه المحفظة التقنية والمالية، وبالتالي تدعيم الارتباط بين المتطلبات من رأس المال الخاص ومختلف المخاطر المواجهة؛

- تقوية التزامات الملاءة خاصة بعد تضاعف عدد حالات الإفلاس؛

- التوفيق بين مختلف التشريعات للمقاطعات الأمريكية؛

- تحديد كفاءات وصلاحيات هيئات الرقابة للتدخل

ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار أربعة مخاطر هي:

أ_ **خطر الاستثمار:**¹ حيث نحصل على قيمة رأس المال الخاص الضروري بضرب مختلف

حسابات الأصول بمعاملات خطر موافقة تكون مفروضة من طرف هيئات الرقابة تبعا

لتنوع وتمركز الاستثمارات.

¹ فريال وردة فتحي، "اثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، شعبة علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة مرياح ورقلة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 8

ب- **خطر القرض:** حيث ترفق درجة الارتباط بالمدينين وخاصة بالنسبة لمعيدي التأمين بـمعامل خطر محدد.

ج- **خطر الاكتتاب:** حيث يحدد مستوى المخصصات التقنية والكارثية (Sinistralité) بالنسبة للمعدل العشري (10 سنوات) المسجل في كل فرع، وتختلف المعاملات من فرع لآخر تبعا للنتائج والتقلبات.

د- **خطر خارج الميزانية:** هي المخاطر التي ليست لها تأثيرات مباشرة على الميزانية كالشركات ذات النمو المتسارع، فهذه الأخيرة تخضع لقواعد صارمة في تشكيل الأموال الخاصة.

ويمكن لهيئات الرقابة أن تتدخل عندما تتجاوز الشركة حداً أقل من نسبة معينة لمعدل الارتباط بين رأس المال الخاص المكون في ميزانياتها، وذلك المفروض من هيئات الرقابة وحددت RBC صلاحيات هيئات الرقابة كالاتي:

- $RBC < 200\%$ يحترم المؤمن الإلزامات القانونية (لا توجد عقوبات).

- $RBC < 200\% < 150\%$: على المؤمن أن يضع مخططاً للتطهير
(company action level)

- $RBC < 150\% < 100\%$: يمكن لهيئات الرقابة أن تطلب تحاليل إضافية لإعادة حساب
الملاءة، (Regulatory action level)

- $RBC < 100\% < 70\%$: يمكن لهيئات الرقابة أن تتدخل في تسيير الشركة من أجل إعادة
تقوية الملاءة (Authorized control level)

- $RBC < 70\%$: على هيئات الرقابة أن تتدخل للقيام بعملية تطهير أو تصفية للشركة
(Manatatory control level).

وقد وجهت عدة انتقادات لهذا النظام بالرغم من مزاياه وإضافاته نذكر منها:

- إن تطبيق ال RBC يشكل تكلفة إدارية هامة سواء بالنسبة لشركة التأمين أو هيئات الرقابة.

- التدخلات الحادة في تسيير الشركات على مستويات معينة بالرغم أنها لم تصل إلى أسوء الحالات، يقوم نظام ال RBC، على التطور التاريخي للأعمال والأخذ بمجموعة من المخاطر بعين الاعتبار إلا أنه توجد أسباب جديدة لعدم الملاءة لا يمكن أخذها بهذا النظام¹

¹ هبتون كريمة، "هبتون تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر، في العلوم التجارية، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، السنة الجامعية، 2015، 2014، ص67.

خلاصة

تحتل ملاءة شركات التأمين أهمية كبيرة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو بالنسبة للشركة، كونها تعبر عن مدى قدرتها المالية الدائمة على تسديد التزاماتها اتجاه المؤمن لهم في أوقاتها المحددة وحتى تكون شركة التأمين في وضعية الملاءة ينبغي عليها احترام القواعد الآتية:-
-تحديد المخصصات التقنية الخاصة بمختلف الأخطار المؤمن عليها، وتقييمها بشكل دقيق كونها توجه للوفاء بالتزامات الشركة اتجاه المؤمن لهم،

- التمثيل الجيد للمخصصات التقنية بالأصول المختلفة، وذلك باحترام قواعد تغطية هذه المخصصات (التكافؤ، والتوافق والمحلية)، بالإضافة إلى أسس عملية الاستثمار (السيولة والضمان والمردودية)

- تكوين هامش ملاءة مناسب الذي يتكون أساسا من الأموال الخاصة ليحمي الشركة من النتائج الاستثنائية وغير المتوقعة.

وعلى الرغم من هذه القواعد ، قد تجد شركة التأمين نفسها في حالة عدم الملاءة

كونها تنشط في محيط محفوف بالعوامل المؤثرة سواء كانت عوامل قانونية، عوامل سياسية وغيرها من المخاطر الأخرى. ورغم تحول أنظمة الملاءة المالية

لشركات التأمين في كل من الاتحاد الأوروبي و الأمريكي الى معايير رأس المال المبني على المخاطر ، إلا أن قواعد قياس الملاءة على المستوى الدولي لاتزال مختلفة حيث

ان بعض الأنظمة كالو.م.أ تضع قواعد صارمة و أنظمة أخرى تقوم بتطوير أنظمة ملاءتها المالية كالاتحاد الأوروبي.

النظام الأوروبي يشجع استعمال النماذج الداخلية لحساب رأس المال المبني على المخاطر.

الفصل الثاني:

ضمان ملاءة ومردودية شركات التأمين

تمهيد:

بعد حصول شركة التأمين على الموارد المختلفة من مصادرها المتعددة، يبقى عليها توظيف هذه الأموال في أوجه الاستثمار المختلفة بغية تحقيق أهداف مختلفة، كمواجهة التزاماتها وتحقيق البقاء والنمو من خلال ابتكار مجالات جديدة للاستثمار، ولعل أهم هذه الأهداف هو زيادة ثروة مالكيها من خلال توفير معدل عائد مقبول لهم

سنقوم في هذا الفصل بالتطرق الى مفاهيم عامة تتعلق بالمردودية وكذا التداخل بينها و لهذا نجد أن مفهوم المردودية يختلف باختلاف العنصر المراد دراسته و تحديد مردوديته و نتيجة لهذا قد نجد عدة تعاريف لكنها تصب كلها في هدف واحد. و قد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين

مبحث يتعلق بماهية المردودية؛

ومبحث آخر يتعلق بالتداخل بين الملاءة و المردودية؛

المبحث الأول: ماهية المردودية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المردودية وكذا تحديد أهميتها و أنواعها و دراسة محرقاتها و هذا من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: مفهوم المردودية و أهميتها

• مفهوم المردودية

لقد عرف الأستاذ pierre conso المردودية بأنها مفهوم يطبق على جميع الإتجاهات الاقتصادية عند استخدام أو استعمال الإمكانيات المادية و المالية و التي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج}}{\text{الإمكانيات}}^1$$

و يضيف conso أن المردودية يجب أن تكون كافية لتحقيق التالية:

ضمان المحافظة على رأس المال؛

ضمان دفع الفوائد و القروض؛

ضمان تحديد وسائل الإستغلال و تطويرها؛

و قد عرفها dufigour بأنها عبارة عن قيد مالي معبرا عنها بالنسبة الأتية:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{رأس المال}}$$

إن إختلاف النسبين المذكورين يؤكد ان مصطلح المردودية و يمكن أن يتناول من عدة زوايا و فيما يتعلق برأس المال و يمكن أن نعبر عنه ب:

¹Conso pierre: "la gestion financière de l'entreprise" édition serey paris 1986 p24.

الإستثمارات الصافية؛

الأصول الإجمالية أو رأس المال الإقتصادي؛

الأموال الخاصة؛

الأموال الدائمة (الأموال الصافية + ديون طويلة الأجل)

قيمة المؤسسة في البورصة؛

أما فيما يخص النتيجة فيمكن أن يعبر عنها بـ:

القيمة المضافة؛

الفائض الإجمالي للإستغلال؛

التدفق المالي؛

الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي؛

النتيجة الصافية؛

الأرباح المساهمة؛¹

التعريف اللغوي للمردودية²

هو الشئ الذي يمكن أن ينتج لنا مردوداً أو عائداً، اما أصل المردودية فهي مردود أو عائد و المؤسسة يكون لها مردوداً إلا اذا كانت نسبة لأموال المتحصل عليها أكبر نسبة لأموال المستمرة أو المستعملة وهناك مفاهيم عدة تتمثل في:

تعريف كل³ من Forget و Gymsbery للمردودية هي العلاقة الموجودة بين:

النتائج المتحصل عليها و الوسائل التي استخدمت عليها للحصول على هذه النتائج.

تعريف Plavzale و R. Teller للمردودية هي الفرق الناتج بين العمليات :

¹Dufigour p André-introduction a la finance de l'entreprise, Edition, paris 1980 p48.

².. صالح محمد الحناوي " أدوات تحليل و التخطيط في الإدارة "، دار النهضة العربية، ص 65

³ Lauzale.P ,Contrôle De gestion et budget ,serey ,Paris ,1986 ,p24

الداخلية والخارجية التي تقوم بها المؤسسة.

اما التعريف الاصطلاحي

لقد ثار خلاف بين المحللين الماليين و إقتصاديين حول التعرف الشامل للمردودية ولكن بالرغم من الخلافات السابقة إلا انهم يكادون يتفقون في النهاية الا أن المردودية هي العلاقة التي توجد بين النتيجة المحققة و الوسائل المستعملة في تحقيقها.

ويمكن عطاء مفهوم علمي دقيق للمردودية بعيداً عن تضارب آراء الإقتصاديين و الماليين.

فالمردودية تقيس مدى تحقيق شروع المشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما أنها تعبر عن حصيلة النتائج السياسية و القرارات التي تخضعها المشروع فيما يخص بالسيولة و الوضع المالي وانطلاقاً من المفاهيم السابقة يمكن أن نستخلص أن المردودية تعالج النشاط المالي خلال الفترة الزمنية المحددة للنشاط فهي تهتم بربحية المؤسسة ويمكن حساب معدل المردودية وفق العلاقة التالية.¹

الربح

$$\text{معدل المردودية} = \frac{\text{الربح}}{100 \times \text{راس المال}}$$

راس المال

إلا أنه يجب معرفة أي نوع من أنواع المردودية فعند مقارنة الربح الأموال الخاصة نحصل على المردودية تجارة وعند مقارنة أصول المؤسسة مع الربح فهذا بين المردودية الاقتصادية أما المردودية الإجتماعية والسياسية فهي أهداف عامة للمؤسسة بغرض

¹ صالح محمد الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

إمتصاص البطالة كما يجب أن نفرق بين المردودية و الربحية فالمردودية هي العلاقة بين النتائج المتحصل عليها الإمكانات المستخدمة سواء كانت مادية او بشرية مالية أما الربحية فلها علاقة مباشرة بالسعر حيث انها الفرق بين البيع وسعر التكلفة¹.

إن المردودية عبارة عن مركب ينشأ عدّة عناصر معتمدا على هدفها ، تعريفها و مقياسها كذلك فان خاصيتها حركية أي ديناميكية ينتهي تحليل المردودية إلى أن كل عملية منفذة تترجم عن طريق مواجهة من الإيرادات والنفقات ومن جانب آخر المقبوضات و المدفوعات ومن ثم تؤدي إلى ربح أو خسارة ، إن المردودية تمثل في الواقع مفهوما مؤسسيا لانها تمثل أنشطة المؤسسة دون استثناء²

إن مصطلح المردودية كثير الإستخدام لذا نجده قد أستعمل لعدة أغراض و مجالات، فكان الميدان الأول الذي أستعمل فيه هو الميدان الزراعي إذا أخذ معناه من عائد الأرض و مردودها و نسبة لهذا سمي بالمردودية و لهذا كان مفهوم المردودية حسب الفيزوقراطيين هو العائد أو محصول الأرض أو الآلة الإنتاجية و هي الأصول التي أنتج عن بيع المحصول الزراعي أو الأموال التي تدرها الآلة لقاء الأعمال التي تقوم بها.

ومن هذا نستطيع القول أن المردودية عبارة عن الربح المحصل عليه بعد كل عملية بيع أو إنتاج أو تبادل خلال الدورة المحاسبية بعد طرح النفقات و التكاليف شرط أن تكون الإمكانات الضرورية متوفرة من أموال و موارد بشرية.

¹ Jaques Margerin- Gestion Budgétaire- Edition couroux

² سعيد فرحات جمعة ، " الأداء المالي للمنظمات ، التحديات الراهنة، دار النشر الرياض ، المملكة العربية السعودية،

• أهمية المردودية¹

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية:

المردودية من أجل استقلالية الشركة ودوامها: ويتجلى ذلك فيما يلي:

• اعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان

• تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة

• تحقيق التوازن المالي (لاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للشركة)

المردودية من أجل ضمان تطور الشركة : ويتجلى ذلك فيما يلي:

زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للشركة برنامج مالي قوي

• التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط الشركة.

• انخفاض التكاليف (مصدر تمويل خارجي)، وبالتالي الاستقلالية المالية.

- هدف الشركة هو تحقيق الربح: وذلك باعتبار الشركة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما،

لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها من بينها تحقيق الربح واعطاء ذلك

أهمية بالغة لمسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم المنافسة والتقدم الموجود

¹ Patrick Piget, "gestion financière de l'entreprise", 2^{eme} édition, economica, paris, France, 2005, p105.

الهدف من حساب المردودية هو معرفة أماكن القوة و الضعف في مختلف المراكز المتواجدة في المؤسسة و كذلك تساعدنا في مدى تأثر الوضعية المالية للمؤسسة في السوق المالية و إستخلاص مدى سلامة هيكلها المالي و كذلك تكمن أهميتها في:

توضيح أهمية النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للإمكانات المستعملة؛ معرفة وضعية المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه؛ تساعدنا على حساب المردودية في إتخاذ القرارات المثلى؛
تصحيح الإنحرافات؛
تحديد حجم النشاط المربح؛

مساعدة المسؤول في تسيير الفعال و التخفيف من الأضرار و من جهة أخرى فإنه لحساب المردودية لا بد من توافر تنسيق بين مراقب التسيير و المسؤول المالي، و حساب المردودية يعتمد كذلك على المحاسبة العامة لأنها تعطينا حوصلة إجمالية عن نشاط المؤسسة خلال دورة الإنتاج، و هذا ما يؤدي بنا إلى الإعتماد عليها لقياس المردودية لكونها تتميز بالخصائص التالية:

تعطي لنا حوصلة نهائية عن النتائج المخففة في فترة محاسبية معينة؛
أدى التطور السريع لأنظمة الإتصال و توفر شبكة كبيرة من المعلومات إلى المراقبة المالية الدقيقة في المؤسسة؛

المطلب الثاني: أنواع المردودية

بعد ما عالجنا في المطلب الأول مختلف تعاريف المردودية و أهميتها ننتقل الآن إلى أنواعها التي تختلف من حيث التقسيم و الهدف الذي يراد به من وراء تحليل المردودية تنقسم إلى أنواع رئيسية تتمثل في:

مردودية النشاط و يطلق عليها في الغالب المردودية التجارية لأنها تسمح بتقييم الأداء التجاري للمؤسسة، تعرف مردودية النشاط نسبة إلى رقم الأعمال و يتم حسابها على أساس صافي الربح بعد الضرائب إلى صافي المبيعات.¹

مما درسنا نستنتج بأنه ضروري على شركة التأمين القيام بمختلف عمليات الدعاية و الإشهار لمنتجاتها.

و تتمثل المردودية التجارية لشركة التأمين في العلاقة بين تكاليف وسائل الدعاية و رقم الأعمال المتحصل عليه.

و مما تجدر الإشارة إليه إلى أن فعالية هذه الوسائل الدعائية لا نلمسها مباشرة في يوم أو أسبوع من القيام بالدعاية فيمكن أن يتأخر و يمكن أن لا يكون لها أثر.

و من العوامل التي تحكم تتحكم في مدى نجاعة عملية الدعاية نذكر:

مدى ملائمة ظرف و زمن إجراء الدعاية؛

الوسيلة المستعملة للدعاية؛

سوق المنافسة؛

و تحسب مردودية النشاط بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية النشاط} = \frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

تعبّر هذه النسبة عن فعالية الشركة من حيث إنتاج السيولة وفقاً لمستوى النشاط (قياساً على رقم الأعمال).²

¹ عكوش محمد أمين، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2011 ص 51.

المردودية الإقتصادية:

تعتبر المردودية الإقتصادية عنصر أساسي في تسيير المؤسسة و معيار للحكم على مستوى الأداء، كما تعبر هذه النسبة عن مردودية الأصل الإقتصادي للمؤسسة.

تهتم المردودية الإقتصادية بالنشاط الرئيسي و تستبعد النشاطات الثانوية و الإستثنائية حيث تأخذ بالحسبان دورة الإستغلال.¹

و لدى شركة التأمين يتمثل المردود الإقتصادي لها في العلاقة التي تجمع بين العائد الإقتصادي من وراء توزيع إنتاجها أي رقم الأعمال و بين مختلف المصاريف التي تتحملها المؤسسة في إنتاج ذلك فهذا هو المبدأ العام لحساب هذه² المردودية و يمكن تجزئتها و حسابها بحسب أعراض متعددة.

كما تعبر المردودية الإقتصادية عن النتائج التي تحققت في العناصر الأساسية في تسيير الشركة حيث تعد واحدة من المعايير المستخدمة لقياس مستوى الثروة في الشركة و أيضا للحكم على الأداء الخاص بالشركة.

معدل المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية ÷ الموارد الثابتة

حيث تعبر عن قدرة الشركة على إتخاذ التدابير لإعادة الأموال المقدمة من المساهمين و المقترضين.³

¹ صفاء الغول، "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير، 2014، ص4-5.
² عبد الستار مصطفى الصحن و سعود جابد العمري، "الإدارة المالية أطر نظرية و حالات عملية"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة 2 سنة 2006، ص65

³Brahim sansri, "analyse financière", édition chihale 1994,p26.

المردودية المالية:

تعرف بأنها ذلك المقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و هي التي تأخذ بعين الاعتبار هيكل رأس المال للمؤسسة، كما تمثل نسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة و تعرف أيضا بأنها النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة مما سبق نستنتج أن المردودية المالية تختلف من مؤسسة إقتصادية ربحية إلى مؤسسة التأمين بحكم أن المؤسسة الإقتصادية الربحية تتمثل مردوديتها المالية في النتائج التي تتحصل عليها من خلال نشاطها الإنتاجي أو التجاري بحسب نوعية المؤسسة مقارنة مع الإمكانيات المستعملة لإنتاجه، بصفة عامة زيادة على الموارد المالية الأخرى أي أن مردوديتها المالية تتوقف على نشاطها الإنتاجي و بالتالي فعالية و إنتاجية العناصر الإنتاجية للمؤسسة تتحكم في المردودية المالية لها، فمن خلال هذا النشاط تدر أرباحا و نتائج و بقدر تخفيض التكاليف بقدر ما تكون لها مردودية أكبر إلا أن مؤسسة التأمين نشاطها مختلف تماما فنلاحظ أنها تنشط من خلال أموال المؤمنین و هي عبارة عن أقساط.

بعد التطرق إلى الأنواع الرئيسية للمردودية نقوم الآن بعرض نوع آخر و هو :

المردودية التقنية:

فهي تتمثل في الفارق بين رقم أعمالها السنوي إجمالي التكاليف التي تتحملها سنويا و التي تضمن السير العادي لنشاط المؤسسة مثل مصاريف المستخدمين، الإشهار، الخبراء و المحامين تكاليف القضاء، مختلف الإهتلاكات و المؤونات و تعويضات على الحوادث . و الفرق بينها يعتبر المردودية التقنية حسب الفرع، الوكالات الوحدات، المردودية التقنية الشهرية للمؤسسة أو لكل وحدة أو وكالة أو لكل فرع من فروع التأمين كتأمين السيارات و الأشخاص ضد الحرائق.

و بناء على الإحصائيات فإن المردودية التقنية لمؤسسة التأمين تكون سلبية و عنصر السلبية راجع إلى التفاوت الكبير بين النفقات التي تنفقها المؤسسة على منتج معين مثلا: خدمة الضمان لسائقي السيارات مقارنة مع قسط الذي تحقق من الزبائن هذه الحالة عندما لا تدفع و لا تعوض للزبون أي إن لم تحقق حادث فإن المؤسسة تتحمل فقط التكاليف الثابتة التي غالبا ما تفوق مبلغ القسط.

هذا العامل هو الدافع الكبير الذي جعل المشرع في كل دول العالم و الجزائر بالخصوص لتدخل في تنظيم نشاط هذه المؤسسة و لحماية حقوق المستهلك و المؤمن له بأن تضمن له التحصل على كل الحقوق من هذه المؤسسة.

المطلب الثالث: عناصر المردودية والعوامل المؤثرة فيها

سنتطرق في هذا المطلب لدراسة عناصر المردودية و التي تتمثل في الإنتاجية و الفعالية

الإنتاجية والعوامل المؤثرة فيها:

• عناصر المردودية

1- الإنتاجية

هي العلاقة بين الموارد inputs المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج سلعة أو خدمة بين النتائج من تلك العملية و هي الإستخدام الكفاء للموارد من عمل، رأس مال، الأرض، المعدات، الطاقة، المعلومات وغيرها.

و ذلك الإنتاج السلع و الخدمات و من ثم فإن النتائج هي: **النتائج / الموارد**

و بالتالي ترتفع الإنتاجية كلما إرتفعت نسبة النتائج إلى الموارد المستخدمة، أي أن تحسين الإنتاجية يتحقق عند الحصول على أقصى ناتج ممكن من الموارد المستخدمة.

يتصرف مفهوم الإنتاجية إلى أبعاد الثلاثة الإنتاج مهية الكمية و القيمة و الجودة، كما يمكن أن يتصرف إلى العلاقة بين الناتج و بين الوقت المستغرق في تحقيقه، فكلما قلت المدة كان ذلك مؤشر على ارتفاع الإنتاجية.

كما يمكن القول:

أن الإنتاجية في حقيقتها ليست مجرد تعبير عن كفاءة عنصر العمل و لكنها تعبير عن محصلة عوامل الإنتاج.

من جانب آخر، فإن مجرد تحقيق الأرباح في الشركة لا يعني أن الإنتاجية مرتفعة، فقد تحصل هذه الشركة على أرباح رغم انخفاض مستوى الإنتاجية.¹

كما يمكن تعريف الإنتاجية بشكل أوسع على أنها طريقة لقياس فاعلية استخدام المصادر من قبل الأفراد و الشركات و المجتمعات و على كل عنصر من هذه العناصر أن يحدد و بشكل دوري الوسائل أو المصادر الأزمة لتحسين الإنتاجية.

أي أن الإنتاجية تعود إلى كمية السلع و الخدمات التي أنتجت مقارنة بكمية المدخلات التي استهلكت أو استخدمت لإنتاجها.²

و هي تعتبر مؤشر إقتصادي يستخدم لقياس فعالية الإدارة في إدارة النشاط، و يعبر عنها بنسبة مئوية تشير إلى العلاقة بين المخرجات و المدخلات.³

¹ . علي السلمي، إدارة الإنتاجية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص20-21.

² . سلميان عبيدات، إدارة العمليات الإنتاجية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، بالتعاون مع جامعة القد المفتوحة، القاهرة مصر، ص23.

³ . كاسر نصر المنصور، إدارة العمليات الإنتاجية الأسس النظرية و الطرائق الكمية، الطبعة 1، دار الحامد 2010، عمان الأردن، ص 36.

2- الفعالية:

من خلال دراستنا لمقاييس المختلفة توصلنا إلى أن الفعالية هي إستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تعرف أيضا على أنها سرعة دوران رأس المال المستعمل في نشاط الشركة و يمكن التعبير عنها بالنسبة التالية:

رقم الأعمال / رأس المال

حيث أنه كلما كانت النسبة كبيرة كانت سرعة الدوران كبيرة و هذا ما يدل على فعالية المؤسسة.

فالفعالية تعني مدى إنتاجية العامل أو الآلة مقارنة بالإمكانات المادية و المالية المتوفرة، حيث أنه تعتبر جميع الأصول الإجمالية و الأصول الثابتة إحدى العوامل المستخدمة في قياس الفعالية بحيث يكون إنتاج السلع في حالة إقتصادية ذات فعالية إذا كانت كل عملية إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين وحدات الإنتاج، تؤدي بالضرورة إلى نقص إنتاج سلعة على الأقل.

تكون عملية إعادة توزيع السلع في حالة إقتصادية ذات فعالية إذا كانت كل عملية إعادة توزيع للسلع بين الأفراد تؤدي بالضرورة إلى تخفيض الإشباع لشخص على الأقل.

تكون حالة إقتصادية كلياً ذات فعالية إذا لم تكن إحدى عمليات إعادة تخصيص عناصر الإنتاج أو عمليات توزيع السلع بين المستهلكين تسمح بزيادة الإشباع لبعض الأفراد دون أن ننقص في الوقت ذاته، إشباع واحد من بينهم على الأقل.¹

¹ ف، جيتي و أ، وبيير، "أصول الإقتصاد الوحدوي"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، طبعة الأولى، الأردن بيروت، 1989، ص 236.

• العوامل المؤثرة في المردودية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في المردودية إلى:

الفرع الأول: ارتفاع التكاليف¹

. يعود ارتفاع التكاليف إلى الارتفاع في كل التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة

أولاً- ارتفاع التكاليف المتغيرة²:

تعرف التكاليف المتغيرة على التكاليف التي تتغير مع تغير حجم النشاط وبنفس النسبة

ومن أهم الأسباب التي تؤثر على التكاليف المتغيرة بالارتفاع مايلي³

- ارتفاع الأجور.

- زيادة أسعار المواد المستعملة في دور الانتاج.

- ارتفاع حجم المبيعات.

ثانياً- ارتفاع التكاليف الثابتة :

نعرفها على انها التكاليف التي تتحملها شركة التأمين بصرف النظر على حجم الانتاج التي

تبقى مبالغها ثابتة دون نعرفها على التغير

رغم التغيرات الحاصلة في حجم الانتاج إلا أن التكاليف الثابتة تبقى على حالها حيث أن

الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة هي :

¹ علي الشريف، اقتصاديات الادارة"منهج اتخاذ القرارات"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ، ص104

² فوزي غرابية، محاسبة التكاليف، مكتبة النهضة الاسلامية، الأردن، 1979 ، ص23

³ محمد القيومي محمد، "أصول محاسبة التكاليف"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999 ، ص10 .

- التغيير في نشاط الشركة وهذا يحتاج إلى تكاليف كبيرة.¹

- زيادة الضرائب.

- زيادة الفوائد على القروض.

- ارتفاع أجور العمال ذوي الدخل الثابت.

- التقدم التقني.

الفرع الثاني: ضعف رقم الأعمال

يتأثر رقم الأعمال بتغير حجم المبيعات وسعر البيع، فإذا انخفض حجم المبيعات وسعر البيع يؤدي إلى انخفاض رقم الأعمال.

أولاً- انخفاض حجم المبيعات:

الأسباب التي تخفض من حجم المبيعات هي :

1- انخفاض حجم الطلب على المبيعات لعدم توافر الجودة وعدم موافقة السعر.

2- انتشار الخدمات المنافسة أو البديلة في سوق التأمين.

3- ارتفاع تكاليف المواد الأولية.

ثانياً - انخفاض السعر :

أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض سعر الخدمة

1- ارتفاع المنافسة في السوق.

2- انتشار الخدمات المعروضة في السوق التأميني بكميات كبيرة.

¹ سميير محمد عبد العزيز، "الاقتصاد الإداري" مدخل كمي"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997 ، ص 63.

- اقبال المؤمن لهم على الخدمات ذات السعر المنخفض.

ثالثا- بطئ دوران الأصول الاقتصادية

المقصود بكلمة بطئ هو طول فترة تحويل أصول شركة التأمين إلى سيولة. والأسباب الاقتصادية هي:

عبارة عن أموال مجمدة.

- وجود استثمارات ضخمة غير مستغلة،

- وجود كميات كبيرة من المنتجات في المخازن لسبب ما مثل سوء التسويق.

- صعوبة تحصيل الديون.

المبحث الثاني: التداخل بين الملاءة و المردودية

من اجل تحسين ملاءة شركات التامين ينبغي أولا التعريف بالمردودية, وتوضيح طبيعة التداخل بين الملاءة و المردودية.

فمن خلال تحليلنا للمردودية في المبحث السابق سنحاول في هذا المبحث تحليل هذا التداخل في ظل هذا المحيط الذي تنشط فيه شركات التامين, وكذلك العلاقة الموجودة بينهما.

المطلب الأول : تكوين الأموال الخاصة

1-المصالح المتعارضة في تكوين الأموال الخاصة:

تحوز شركات التامين في الحالة العامة على أموال خاصة تفوق الحد الأدنى الإلزامي والميزة الأساسية في ذلك أنها تحقق للشركة حماية أكبر، كما تحافظ وتضمن لها استمراريتها ناهيك عن احترامها للتنظيم المعمول به. من جهة أخرى يمكن لزيادة حجم الأموال الخاصة أن يؤثر على مردودية شركات التامين وهذا في غير صالح مالكيها.

مما سبق تتبين لنا المصالح المتعارضة في تكوين الأموال الخاصة، إلا أنه في الواقع توجد عدة أطراف وبدوافع مختلفة تهتم بحجم الأموال الخاصة التي بحوزة شركات التامين، نلخصها على النحو الآتي¹:

- ينتظر المؤمن لهم من المؤمن احترام التزاماته المنعقدة من خلال وثيقة التأمين في أوقاتها المحددة، فبدون وجود ضمان قوي مثل إلزامات الملاءة من بينها تكوين هامش الملاءة سوف ينعكس ذلك على حجم الاكتتاب، وبالتالي على حجم الأقساط، لأن عملاء شركات التامين لا يهتمون فقط بتقديم المنتجات بأسعار منخفضة، ولكنهم يهتمون بملاءة الشركة بالدرجة أولى؛

¹ هبتون كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- تهتم هيئات الرقابة أساسا بحماية المستهلك بالإضافة إلى حرصها على استمرارية نشاط شركات التأمين على المدى البعيد لما لهذا النشاط من أهمية اقتصادية واجتماعية، ولذلك نجد أنها تفرض حجم معين من الأموال الخاصة كحد أدنى لضمان أهدافها؛

- ينتظر مالكو الشركة من جهتهم عائدا مقبولا على أموالهم الخاصة المستثمرة بالنظر إلى حجم مخاطرتهم في الاستثمار، فكلما زاد حجم الأموال الخاصة كلما زاد حجم المخاطرة وكان على مالكي الشركة انتظار عائد يتوافق وهذه المخاطرة، ولهذا عادة ما يطالب مالكو الشركة بتوظيف الأموال في أوجه الاستثمار ذات العائد الكبير، وبالتالي على شركة التأمين أن تجد التوليفة المثلى (بين حجم الأموال الخاصة وتكلفتها) (العائد الأدنى المرغوب من طرف المالكين)

إلا أننا نجد أن مالكي شركات التأمين يهتمون أيضا بملاءتها، فإذا ما حققت الشركة نتائج سلبية يمكن أن يؤثر ذلك على أموالها الخاصة، فالمخاطرة بالنسبة لمالكي شركات التأمين ليست؛ (متعلقة فقط بتخصيص الأموال الخاصة ولكن أيضا بملاءة الشركة)¹

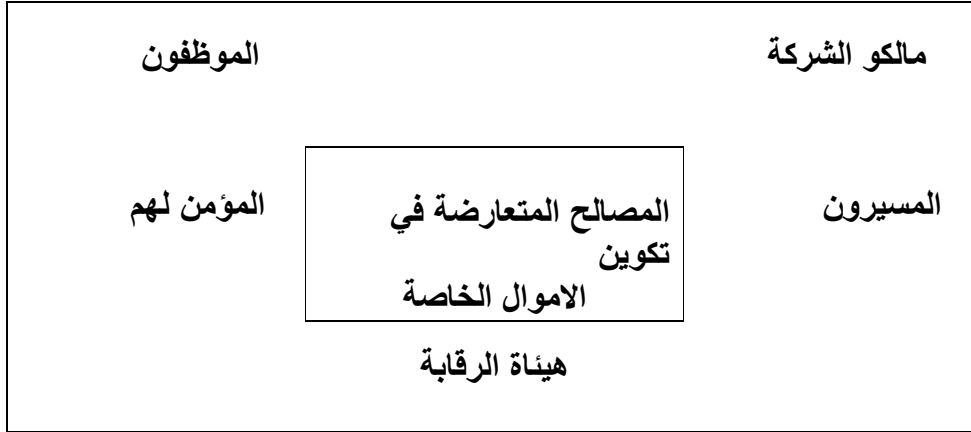
- تراقب وكالات التنقيط من جهتها مدى احترام الشركة لالتزاماتها، وخاصة اتجاه مالكي الشركة والعملاء، فعلى مستوى الأسواق العالمية للتأمين أصبح الحصول على تنقيط جيد من وكالات التنقيط المعروفة عالميا يمثل ضرورة ملحة لما لهذه التنقيطات من تأثير مباشر على متعاملي شركات التأمين من مؤمن لهم، ومعيدي التأمين، والمساهمين وغيرهم - يرغب مسيرو الشركة وموظفيها من جهتهم ضمان استمرارية النشاط ونمو الشركة بالحفاظ على حجم معين من الأموال الخاصة.

مما سبق تتجلى لنا نظرة كل مجموعة فيما يتعلق بالحجم الأمثل للأموال الخاصة، وهذا يؤدي إلى تداخل المصالح بينهم.

¹ SIGMA, N° 7/1995, op.cit, p30

ويمكن توضيح المصالح المتعارضة في تكوين الأموال الخاصة من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (1-2) الأموال الخاصة: لتوفيق بين المصالح المتعارضة



المصدر: SIGMA, N°1/2000, op.cit26

2- الصلابة المالية (la solidité financière)

نقصد بالصلابة المالية في شركات التأمين الوضعية المالية التي تأخذ فيها هذه الشركات بعين الاعتبار مختلف المصالح المتعارضة السابقة، والتي تسمح لها بتحقيق أعمال إضافية أكثر مردودية، كما تضمن لها وفاءها بالتزاماتها في أوقاتها المحددة¹، فهي وضعية مالية ذات جانبيين:

- قدرة الشركة على تحقيق عوائد؛

- قدرة الشركة على الوفاء بديونها المنعقدة.

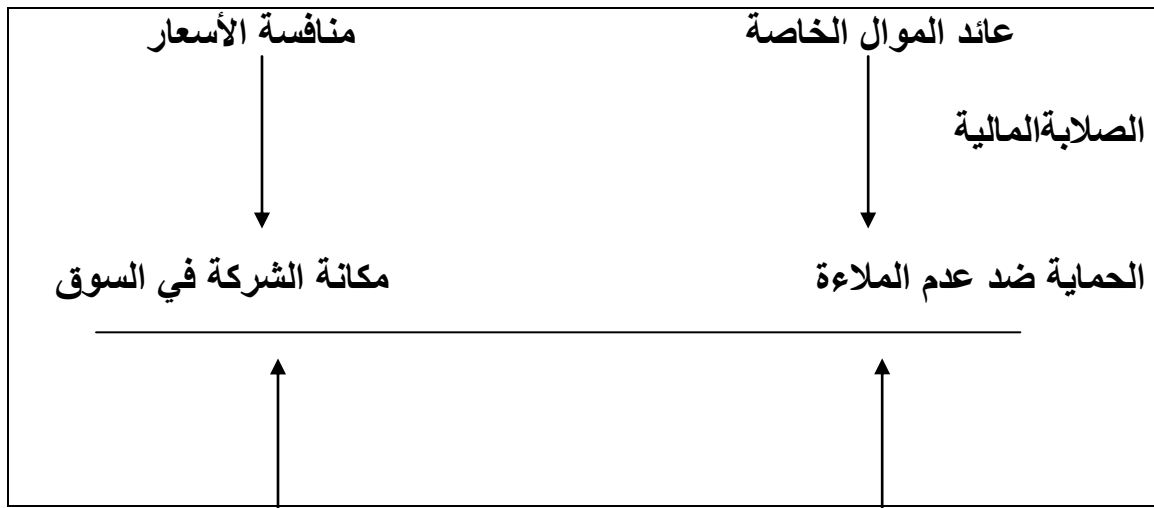
وتسعى شركة التأمين لتحقيق هذه الوضعية المالية حتى وإن كان ذلك على حساب بعض

¹ SIGMA, N° 7/1995, op.cit, p30

المجموعات ولكن بدرجات متفاوتة، ففي ظل الاتجاهات المتعارضة السابقة نجد أن العائد المنتظر من مالكي الشركة (المستثمرين) والسعر المرغوب من عملاء شركات التأمين وكذا المتنازلين يقوم بضغط سلبي على الصلابة المالية، في حين تلزم الحماية ضد عدم الملاءة ومكانة الشركة في السوق تحقيق الحماية الأكثر ارتفاعا.

وفي ما يأتي شكل يوضح الاتجاهات المتعارضة اتجاه الصلابة المالية

شكل رقم (2-2) الصلابة المالية في ظل الاتجاهات المتعارضة



المصدر: SIGMA, N°1/2000, op.cit, p 26

وعلى العموم إذا حققت الشركة وضعية الصلابة المالية بتأكيد هيئات الرقابة و وكالات

التنقيط، يمكن أن يدفع ثمن هذه الوضعية الجيدة كل من عملاء شركات التأمين أو مالكيها.

فبالنسبة لعملاء شركات التأمين، لا تتعلق ميزة وثيقة التأمين فقط بمبلغ القسط المدفوع ولكن قبل كل شيء على قدرة الشركة على أداء مبلغ التأمين في وقته المحدد في حالة تحقق الخطر المؤمن عليه، ولذلك يقبل عملاء شركات التأمين من مؤمن لهم وكذلك المتنازلين بدفع أقساط عالية في مقابل الحماية العالية.

أما بالنسبة لمالكي الشركة والمستثمرين بشكل عام فمن المعروف أنه كلما كانت هذه الاستثمارات مضمونة كلما كان العائد عليها منخفضا، ولذلك فمالكي الشركة يمكن لهم أن يقبلوا بعائد منخفض على أموالهم الخاصة في مقابل مخاطرتهم القليلة.

المطلب الثاني : مستويات المردودية

تقاس المردودية في الأساس على ثلاث مستويات هي¹

- مستوى النشاط أو المستوى التجاري.

- المستوى الاقتصادي.

- المستوى المالي.

وعليه نجد ثلاث أنواع رئيسية للمردودية مع تحديد نسبها وهي:

- مردودية النشاط المردودية التجارية (Return on Sales (ROS)

- المردودية الاقتصادية (Return on Assets (ROA)

- المردودية المالية (Return on Equity (ROE)

الفرع الأول : مردودية النشاط (المردودية التجارية)

على هذا المستوى يتم تقييم أداء شركة التأمين بالمقارنة بين النتيجة ورقم الأعمال المحقق (خارج الضرائب) وهو الذي يشمل مستوى النشاط، لمعرفة إذا كانت الشركة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة ، وتعكس هذه النسبة قدرة الشركة على

¹مختاري زهرة، "التشخيص المالي ودوره في تقييم الاداء في شركة التأمين"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، دفعة 2010-2011، ص ص 75 76.

تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى لذلك فهي تؤثر على قدرة الدينار من المبيعات على تحقيق الربح.

تشير نسبة النشاط الى مدى كفاءة ادارة شركات التأمين في استخدام اصولها وتوليد العوائد المجزية، من خلال مقارنة الايرادات المختلفة لكل أنواع اصول الشركة

الفرع الثاني: المردودية الاقتصادية تسمى كذلك بالعائد على الموجودات، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع ا أصولها، وتقيس أيضا مدى نجاح الادارة في استعمال هاذه الأصول التي عهدت إليها موجودا.

كما تعرف على أنها العلاقة بين نتيجة الاقتصادية التي حققتها ومجموع رؤوس الأموال المستعمل للحصول عليها . وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصل الاقتصادي}$$

اي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال

الفرع الثالث: المردودية المالية

وتسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال تم هذه النسبة بالدرجة الأولى الخاصة، حيث المساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين، وهي مؤشر على قدرة شركة التأمين على مكافأة المساهمين

وزيادة ثروتهم م الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه دفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها

¹ منير ابراهيم هندي، "الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث، ط2، الاسكندرية، 1991، ص46.

وحتى يرضى المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع وعهد مدخراته لدى الشركة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة.

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية¹

$$\text{مردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الاموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح و مكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهمين بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح كما تعبر هذه النسبة عن مردودية اموال الشركة المستثمرة.

المطلب الثالث: متطلبات المردودية

تكمن متطلبات المردودية في المراقبة وهي عملية هامة تقوم بمعالجة الانحرافات بسرعة وفي وقت زمني قصير وكذلك قياس المردودية.

الفرع الأول: مراقبة المردودية.

إن مراقبة المردودية عملية جد هامة وبالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من

1 - تصحيح الانحرافات بسرعة وفي وقت قصير وهذه المراقبة تستلزم إجراءات منها:

وضع تقديرات مفصلة على النتائج المالية والاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة.

¹ عبد الصمد كاش، "تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، شعبة علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، السنة الجامعية 2013 2014، ص6

2- تحديد فوري للانحرافات وهذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدرة وتحليل صادر الخلل وأسبابه سواء داخلية أو خارجية.

3- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات

بحيث أن تكون هذه الإجراءات مدروسة و مناقشة من أجل الاقتراب إلى مسار

الأهداف الموضوعية، أو تحديد أهداف أخرى¹ ومراقبة المردودية عملية مستمرة تكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية ولا تقع هذه العملية كلياً على المسؤول المالي بل يتحمل مراقبة التسيير الجزء الأول من المردودية فقد يتعدى اهتمامه إليها المردودية المالية والاقتصادية وذلك باستخدام التقنيات التقديرية.

• نظام نقدي للمعلوماتية كوضع الميزانية التقديرية.

• مصلحة الدراسات الاقتصادية.

• تحليل النتائج عن طريق المحاسبة التحليلية.

وهنا يمكن القول أن المراقبة المردودية تقع على عاتق المسؤول المالي بالدرجة الأولى وكذا مراقب التسيير فهما مطالبان بالتجاوز مع أهداف المؤسسة وذلك باتخاذ التدابير الفعالة وتوفير المعلومات او البيانات التي من شأنها أن تساعد على مراقبة المردودية بأحسن وجه وتمكن من الحفاظ على نتائج المؤسسة.

لا يمكن للمؤسسة تصحيح الانحرافات الناجمة عن الفرق بين اهداف المسطرة والنتائج المحققة في الوقت وجيزاً لا بواسطة مراقبة المردودية، ولكي تقوم بعملية الرقابة على أحسن وجه لابد من إتباع الإجراءات التالية:²

¹ناصر داي عدون "تقنيات مراقبة التسيير" الجزء الأول، دار المحمدية العامة 1990، الجزائر، ص64.

²بيار كولاس، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار الطبع دنيو، ص14.

1- إجراء تنبؤات مفصلة و مدققة عن النتائج المالية والاقتصادية.

2 - تحليل فوري للانحرافات الناجمة عند مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة

والتي لم يتم تقديرها .

3- اتخاذ إجراءات والتي من شأنها تقليص من حدة الانحرافات، والمتعلقة

بالمغيرات الاقتصادية والمالية.

من الملاحظ أن في المؤسسة تقع المراقبة للمردودية بالدرجة الأولى على عاتق المسؤول المالي لهذه المؤسسة و كذا مراقب التسيير داخل المؤسسة.

إن المردودية تكون دائماً في المؤسسة الخاصة بإحدى الأهداف الموكلة للمسؤول المالي حيث أن هذا الأخير مسندة إليه مهمة التجارب مع متطلبات المساهمين هذا من جهة و من جهة ثانية مراقبة المردودية لتنفيذ فيما بعد على أساس إمداد بكافة البيانات والمعلومات والمستندات والوثائق المحاسبية التي يحتاج إليها المسؤول المالي

وذلك قصد مهامه ومنه يتضح أن المحاسب المالي لا يتحمل كلياً مراقبة المردودية على الوجه المحدد بصفة عامة مراقب التسيير لا يهتم فقط بالمردودية المالية بل تعدى الاهتمام بالمردودية الاقتصادية للمؤسسة وهذا الأخير استعمل عادة تقنيات الإنتاج للمسؤول المالي و من بين هذه التقنيات نذكر ما يلي:

المحاسبة التحليلية .

مصلحة الدراسات الاقتصادية.

وبصفة عامة هذا ما يمكنه من ضبط مراقبة المردودية بصورة مستمرة على كاهل كل من مراقب المالي و مراقب التسيير حيث يجب أن تكون خالية من الغموض في الميدان العملي مما تضح أن هذه التفرقة بعيدة عن التطبيق في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة

نجد أن المراقب المالي يقوم بمراقبة المردودية المتعلقة بأموال الخاصة أما مراقب التسيير يهتم بالمراقبة المنتظمة للمردودية من خلال دراسة للميزانية.

الفرع الثاني: قياس المردودية.

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فإن قياس المردودية شيء مهم جيداً لا بد من قصد اكتشاف و معرفة نقاط الضعف والقوة وذلك لهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم ففي جميع المؤسسات الوطنية نجد أن التسيير المالي و مراقبة التسيير يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمحاسبة.

إن التحاليل التميز و خاصة علم ستوى دراسات المردودية المعينة في المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما:

المحاسبة العامة.

المحاسبة التحليلية .

يمكن إعطاء مفهوم أو تعريف لكل من المحاسبة العامة والتحليلية و مدى العلاقة التي تربط كل من هاتين الفرعين المتكاملين على المنظور التسييري.

لذا نجد المحاسبة العامة "تهتم بنشاطات المؤسسة والعمليات الاقتصادية في شكل تدفقات بين المؤسسة ومختلف عملائها و كذا عملها في تسجيل تدفقات المؤسسة مع اعوان الاقتصاديين الآخرين مقيمة بالوحدات النقدية".¹

¹ناصر داي عدون "المحاسبة التحليلية"، دار البحث، ص 97.

عكس المحاسبة التحليلية "هي تقنية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة و مصادر أخرى وتحليلها من أجل الوصول إلى إ نتائج يتخذ على ضوءه المسيرون المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها وتسمح بدراسة و مراقبة المردودية وقياسها وتحدد فعالية تنظيم المؤسسة و كذا مراقبة المسؤوليات سواء كانت على مستوى التنفيذ أو الإدارة وهي أداة ضرورة لتسيير المؤسسات".¹

ففي المنظور التسييري سمح باعتبار عملية الجمع و معالجة المعلومات وتبويبها تبدأ بالمحاسبة العامة وتتابع في المحاسبة التحليلية لكن في العنصر سنسلط الضوء على النتائج المحسوبة أو التي يمكن حسابها في المحاسبة العامة.

إن النتائج الناشئة عن المحاسبة العامة تحتوي على صفتين هما:

- من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية أو السنة المحاسبية.
- و من جهة أخرى يخصان مجموع نشاطات المؤسسة و من خلال هذين الصفتين نستطيع المعرفة في مرحلة معينة المردودية الإجمالية للمردودية و من أجل غاية المراقبة القياس المطلق للمردودية يجب ان يكمل بالقياس النسبي والذي نعبر عنه في صيغة معدلات و النسبة هي النتيجة مقسومة على مجموع الأصول.

وبالصيغة الرياضية كالتالي:

النتيجة الصافية

مجموع الأصول

ان هذه النسبة تقيس لنا مردودية رؤوس الأموال المستثمر في المؤسسة أو بعبارة أخرى مردودية الاستغلال واتيل تدرس عن طريق التحليل التقليدي أي تحليل التكاليف والحجم والربح والنسبة هي:

¹ناصر داي عدون، مرجع سبق ذكره، ص97 .

مجموع اصول مقسومة على الأموال الخاصة وبشكل رياضي كالتالي:

مجموع الأصول

الأموال الخاصة

وهذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة الاستدانة للمؤسسة وتسطيع كتابتها بشكل اخر.

إن نسبة الديون على الأموال الخاصة زائد واحد و بشكل رياضي كالتالي¹

$$1 + \frac{\text{الديون}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تسمى نلاحظ ظهور معدل الاستدانة، ويتحول هذا المعدل عملية آلية نستطيع القول بأن هناك علاقة ربط بين مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة و مردودية الاستغلال و ذلك بدرجة الاستدانة .

المطلب الرابع: العلاقة بين الملاءة والمردودية

عادة ما يكون معدل الملاءة للشركات التعاونية أعلى من معدل² الملاءة لشركات المساهمة التي تسعى إلى تحقيق الربح، وهذا راجع إلى أن عملاء الشركات التعاونية هم في نفس الوقت مؤمن لهم ومشاركين، فهذا النوع من الشركات هو غير مع رض لتداخل المصالح خاصة بين المؤمن لهم والمساهمين على عكس شركات المساهمة، ولذلك نجد أن مردودية الأموال الخاصة بالنسبة للشركات التعاونية عادة ما تكون أقل من مردودية الأموال الخاصة لشركات المساهمة.

¹بياركولاس، مرجع سبق ذكره، ، ص14.

²هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 100- 1001

الفصل الثاني

ضمان ملاءة ومردودية شركات التأمين

وقد أكدت هذه النتائج بدراسة أعدتها مجلة SIGMA لحوالي 2424 شركة تأمين عام

تنشط بالسوق الأوروبي وذلك خلال الفترة ما بين 1991 و 1997 وفيما يلي بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين الملاءة ومردودية الأموال الخاصة سواء بالنسبة للشركات التعاونية

أو شركات المساهمة وذلك في السوق الفرنسي، والألماني والأمريكي

جدول رقم (1-2)-معدل الملاءة ومردودية الأموال الخاصة في السوق الفرنسي والألماني والأمريكي

شركات مساهمة		شركات تعاونية		البيان
معدل الملاءة	R	معدل الملاءة	ROE	
72	9.1	123	5.9	فرنسا
59	5.4	64	8.6	ألمانيا
82	14.2	94	8.7	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: SIGMA,op cit N°1/2000,28

حسب هذا الجدول نلاحظ أن معدل الملاءة بالنسبة للشركات التعاونية يكون دائما أعلى معدل الملاءة في شركات المساهمة، وعلى العكس تكون مردودية الأموال الخاصة في الشركات المساهمة أعلى من مردودية الأموال الخاصة في الشركات التعاونية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما كان معدل الملاءة كبيرا، كلما كانت مردودية الأموال الخاصة قليلة والعكس صحيح، أي كلما انخفض معدل الملاءة كلما أدى ذلك إلى زيادة مردودية

الأموال الخاصة، ويتجلى ذلك بوضوح في السوق الفرنسي والأمريكي.

إلا أن هذا التضارب بين الملاءة ومردودية الأموال الخاصة قد تضاعف في هذه السنوات

الأخيرة نتيجة للأرباح المرضية التي تحصل عليها المؤمنون من الأسواق المالية،

حيث أثبتت بعض الدراسات أنه كلما زادت مردودية استثمارات شركات التأمين، بالإضافة

إلى نتائجها التقنية الموجبة كلما انعكس ذلك إيجابيا على ملاءة الشركة وكذا على مردودية

الأموال الخاصة والعكس صحيح أي كلما انخفضت مردودية الاستثمارات وكانت النتائج

التقنية سالبة كلما انعكس ذلك سلبيا على ملاءة الشركة وكذا على مردودية الأموال الخاصة

كما يمكن إبراز العلاقة بينهما من خلال الاهداف.

اهداف الملاءة¹

تحقيق الملاءة المالية يعتبر أحد أهم أهداف المسير المالي، فهي تترجم التوازن المالي

بتسوية التدفقات النقدية في المؤسسة، وبذلك فالملاءة هي قدرة المؤسسة على مواجهة

إلتزاماتها لاسيما الديون ذات المدى المتوسط والطويل، وقد يخلط البعض بين السيولة

والملاءة ، رغم أن الغاية من تحقيق كل منهما مختلفة.

فيمكن أن تكون المؤسسة قادرة على تسديد ديونها من دون حيازتها على سيولة كافية، أي

عدم قدرتها على الإستجابة للإستحقاق القصير الأجل والعكس صحيح، حيث يمكن أن تحوز

المؤسسة على قيم جاهزة في المدى القصير، مع ثقل ديونها المتوسطة والطويلة الأجل

¹ من اعداد الطالبة خديجة بالاعتماد على محمد الامين حنيوة "فعالية ادارة التدفقات النقدية من خلال ادوات السوق النقدي مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة السنة الجامعية 2006-2007، ص21.

هدف المردودية:

تعرف المردودية، على أنها قدرة المؤسسة على توليد فائض، حيث يعتبر الإستثمار ذا مردودية في حالة ما نتج عنه تدفقات نقدية داخلية تزيد عن التدفقات النقدية الخارجة، وتختلف المردودية عن الربح بحيث أنها لا تعبر فقط عن الفائض الناتج عن التدفقات، بل تتعدى ذلك إلى تقييم فعالية تخصيص موارد المؤسسة. و تعد المردودية بهذا، شرط ضروري لبقاء وتطور المؤسسة، كونها تشكل مقياسا لفعالية الوسائل المستعملة من خلال مقارنة النتائج المحققة بالوسائل المسخرة.

ومنه نستخلص ان كلاهما يكملان بعضها وذلك من خلال تحقيق هدف واحد وهو بقاء واستمرار المؤسسة.

خلاصة

تحتل ملاءة شركات التأمين أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو بالنسبة للشركة كونها تعبر عن مدى قدرتها المالية الدائمة علي تسديد التزاماتها اتجاه المؤمن لهم في أوقاتها المحددة .

أما المر دودية فهي تعني مدي قدرة الأموال المستثمرة علي تحقيق عوائد مالية يعتبر تحليل الأداء المالي لشركات التأمين أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و فهمها من أجل معرفة الأداء و الوضعية المالية للشركة، و بغية الوصول إلي هذا الهدف تم الاستعانة بعدة وسائل و أدوات بحيث مكنتنا من الحكم حول الملاءة و المر دودية ، فكل منهما يكمل الآخر من خلال محاولة شركات التأمين الحفاض على ملائتها ومردوديتها فهي تسعى الى تحقيق عوائد مالية من خلال استثمارها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة شركة تامين المحروقات cash

تمهيد

سنقوم في الدراسة الميدانية بالتقرب من الموضوع بدراسته واقعيا بحيث سنتطرق في هذا لإعطاء لمحة حول نشأة الشركة و التعرف CASH الفصل بعرض شركة تأمين المحروقات على الهيكل التنظيمي الخاص بالمديرية العامة والوكالة التي قامت باستقبالنا ، كما أننا سنتطرق إلى معرفة كيفية أو مدى قدرة الشركة على ضمان ملاءتها ومرد وديتها .

المبحث الأول: تقديم شركة تأمين المحروقات CASH

تعتبر شركة تأمين المحروقات من الشركات الرائدة في مجال تأمين الأخطار الكبرى، الأمر الذي يزيد تنافسيتها في السوق ويوجه الشركات الطاقوية خاصة إلى اكتتاب وثائق التأمين لدى شبابيكها.

المطلب الأول : التعريف بشركة تأمين المحروقات

شركة تأمين المحروقات Compagnie d'Assurances Hydrocarbures والمعروفة باختصار باسم "CASH" هي شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي تابعة للقطاع العام ذات طابع خدماتي، تأسست سنة 1999 وبدأت فعليا بالنشاط سنة 2000 برأسمال يقدر 1,8 مليار دينار جزائري وارتفع إلى 2,8 مليار دج خلال سنتي 2006 و2007 ليصل بعد ذلك إلى 7,8 مليار دج سنة 2012.

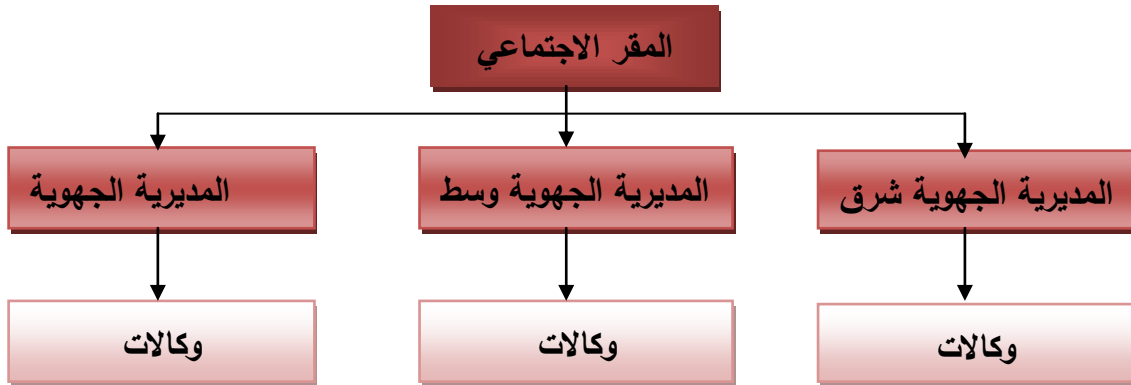
• مراحل تطور نشاط الشركة:

- 2000-2002: ارتكزت حصريا على تسيير الأخطار المتعلقة بالطاقة والمحروقات.
- 2002-2003: انتقلت إلى التركيز على نشاطات الأخطار الكبرى وكذلك المشاريع الكبرى المتعلقة بالبناء وأخطاره الصناعية.
- ابتداء من 2003: تركز نشاطها في السوق على الأخطار المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية (PMI)، التي تمارس مختلف عمليات التأمين كالتأمين على الحرائق والمسؤولية المدنية... الخ.

● مقر الشركة وفروعها:

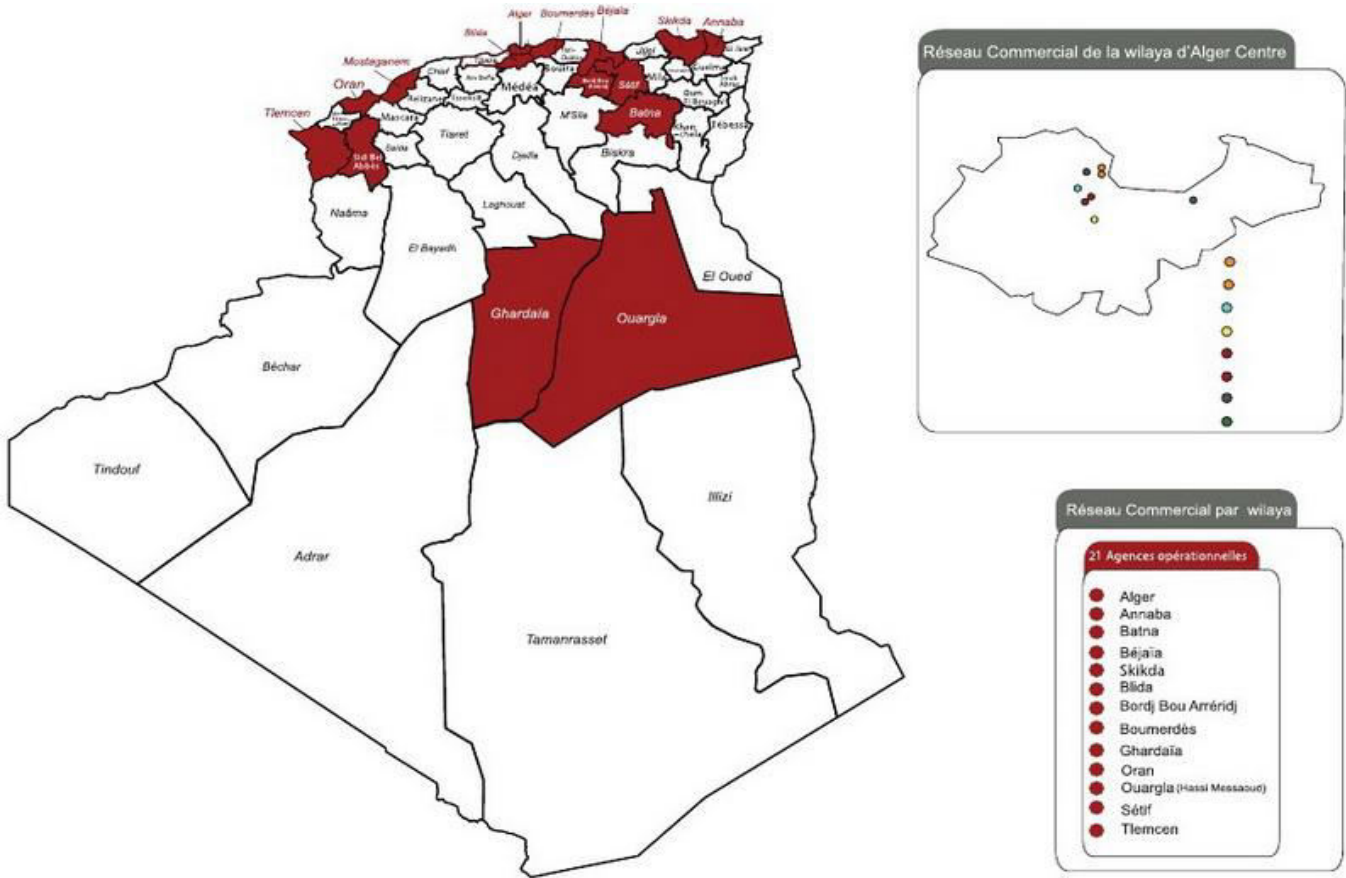
- مقرها الاجتماعي: 135 Boulevard des Martyrs- Alger.
- تضم ثلاث مديريات جهوية: المديرية الجهوية شرق- المديرية الجهوية وسط- المديرية الجهوية غرب.
- وعدة وكالات مباشرة ووكالات عامة.
- تمارس مختلف عمليات التأمين وإعادة التأمين في قطاع المحروقات

الشكل رقم(3-1): يمثل مقر الشركة وفروعها:



- وللشركة عدة شبكات تجارية (أو وكالات) فهي حاليا تشمل 26 وكالة مباشرة و 03 وكالات معتمدة.

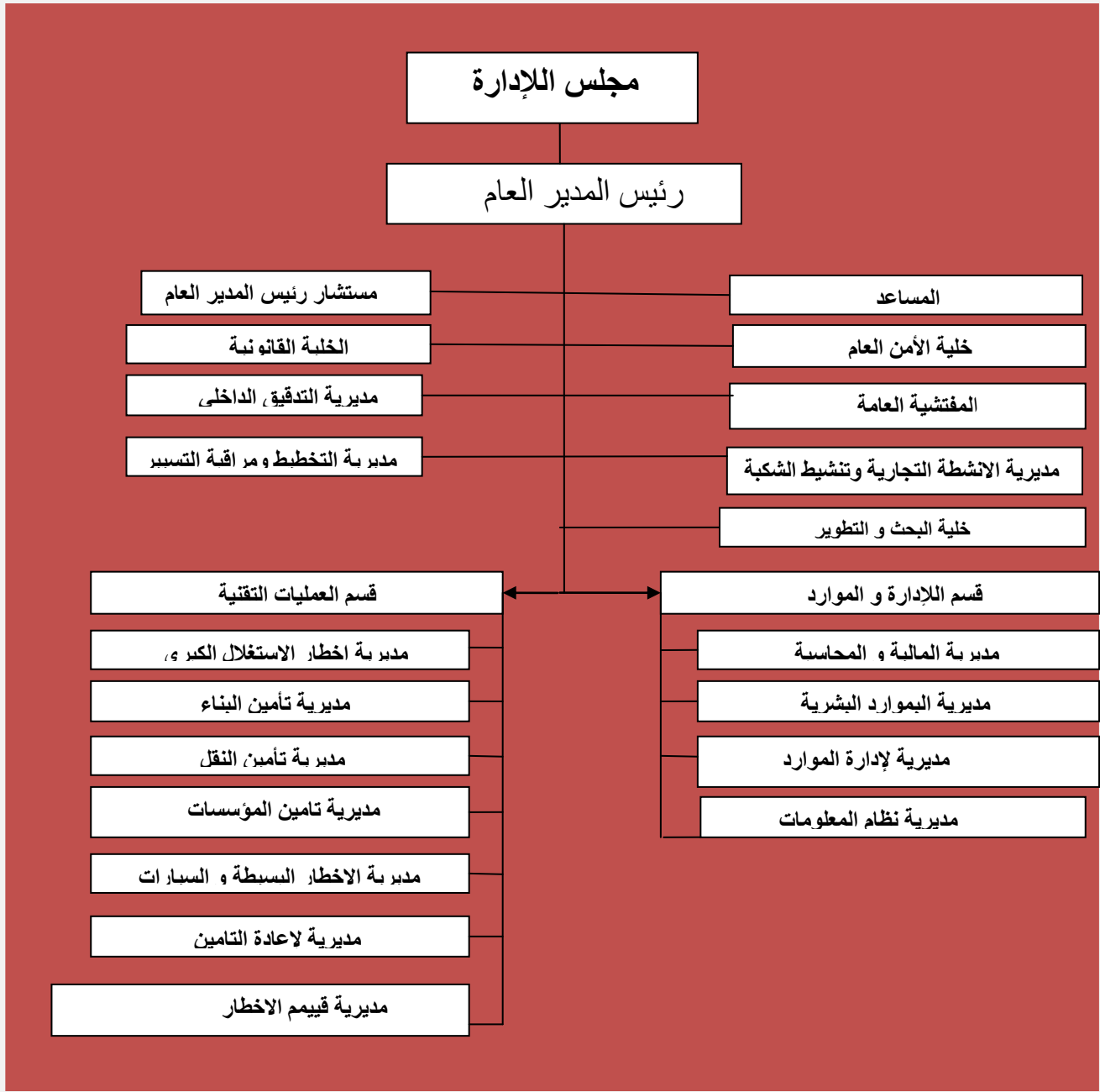
الشكل رقم (2-3): يمثل توزيع شبكات الشركة عبر أنحاء التراب الوطني:



المطلب الثاني: تنظيم الشركة

1- الهيكل التنظيمي لشركة تأمين المحروقات CASH

الشكل رقم(3-3): الهيكل التنظيمي لشركة تأمين المحروقات



المصدر: التقرير السنوي لسنة 2014

تظم المديرية العامة لشركة تأمين المحروقات مستويين:

1-المستوى الأول يتلأسه المدير العام

المساعد

مديرية الانشطة التجارية وتنشيط الشبكة.

المفتشية العامة.

مديرية الانشطة التجارية وتنشيط الشبكة .

خلية البحث و التطوير .

2- المستوى الثاني يتضمن قسمين

* قسم العمليات التقنية تحوي على سبعة مديريات

مديرية اخطار الاستغلال الكبرى .

مديرية تأمين البناء.

مديرية تأمين النقل

مديرية تأمين المؤسسات.

مديرية الاخطار البسيطة و السيارات .

مديرية لإعادة التامين .

مديرية تقييم الاخطار .

*قسم لإدارة الموارد .

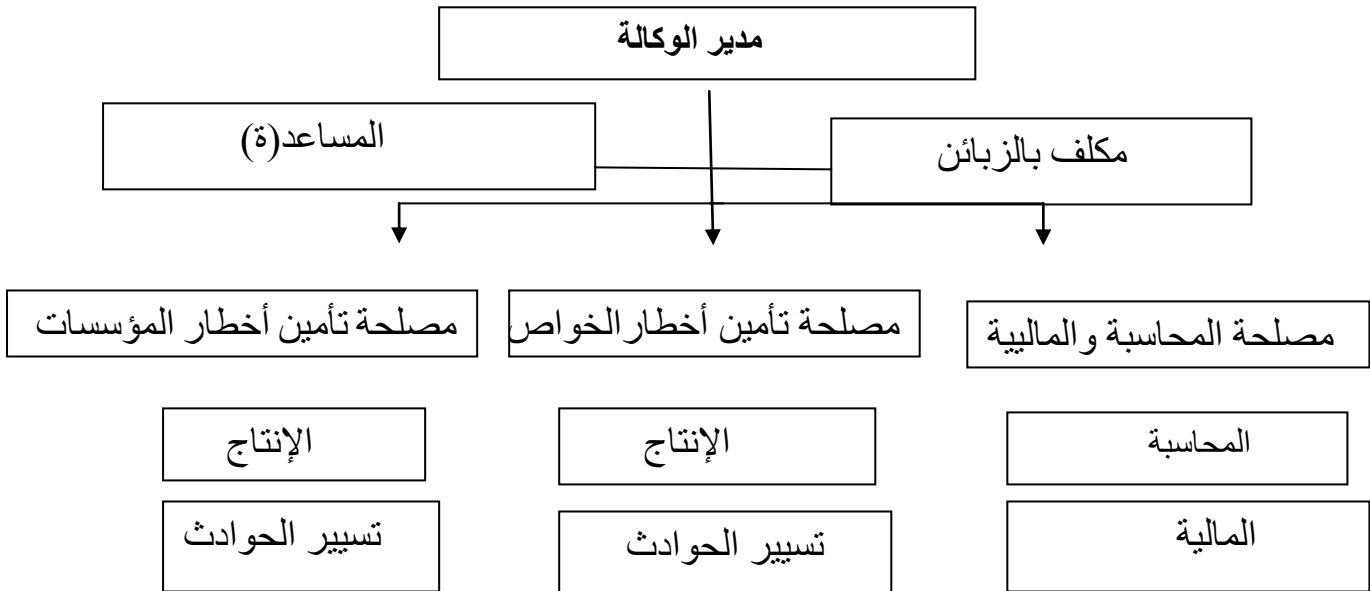
مديرية المالية و المحاسبة .

مديرية الموارد البشرية .

مديرية لإدارة الموارد .

مديرية نظام المعلومات .

الشكل رقم (3-4) : الهيكل التنظيمي للوكالة



المصدر: WWWcashassurancesdz

الوكالة هي الخلية المكلفة بتشكيل الهدف المسطر من طرف الوحدة، حيث تلبى طلبات الزبائن في ميدان مبيعات الإنتاج، تسيير العقود، وجمع الموارد.

تحتوي الوكالة على ثلاث مصالح:

*مصلحة تأمين أخطار المؤسسات: تنقسم بدورها الى

1- مصلحة الإنتاج: وهي تقوم باستقبال الزبائن، تسجيل العمليات ومراقبة الأخطار وهي

تنقسم إلى:

- تسيير الحوادث

- الانتاج او التسجيلات .

2- مصلحة المالية والمحاسبة: وتقوم بمختلف العمليات المحاسبية و المراقبة ،الامضاءعلى

الصكوك،اعداد اللوائح وهي تضم:

- قسم المالية.

- قسم المحاسبة.

3- مصلحة اخطار الخواص : تقوم بتسجيل العمليات واستقبال الزبائن ومراقبة الأخطار وهي

تنقسم إلى:

- قسم الانتاج او التسجيلات

- قسم الحوادث او التعويضات

المطلب الثالث : موقع شركة CASH في قطاع التأمين واهداف الشركة

● أهداف الشركة

إن الشركة تسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- تعزيز الصورة العامة لشركة التأمين.

- ممارسة جميع فروع التأمين لجميع مجالات النشاط.
- توسيع شبكات التوزيع مع الارتكاز على اعطاء الاولوية للشبكة المباشرة وذلك برفع وتيرة وفتح الوكالات مع الاختيار الصارم للوكلاء العاملين
- زيادة الحصة السوقية.
- إنشاء مؤسسة مرنة موجهة نحو العملاء.
- إنشاء نظام معلوماتي على أساس التكنولوجيا الجديدة للمعلومات.
- تنويع محفظة اعمالها بغية التخلص من التبعية اتجاه الاخطار الكبرى، للتحسين المستمر للربحية التقنية، ولضمان استدامتها التجارية والربحية المرجوة.
- بناء نظام معلوماتي متكامل لانه يشكل حجر الزاوية في استراتيجية تنمية.
- تنفيذ سياسة الاتصالات عن قرب استنادا إلى توجه العملاء.
- تطوير الشراكة مع وسطاء التأمين بما في ذلك الوطنية.
- تدعيم سياسة التسويق لجعل سمعة الشركة في نمو دائم تتماشى مع الاهداف المحددة في كل مرحلة، من اجل تلبية افضل لاحتياجات المؤمنين لهم.
- مواصلة تطبيق سياسة التوظيف باعطاء الاولوية للكفاءات التقنية وكذلك ضمان التدريب لموظفيها من اجل تحسين خبرتهم.
- كما انها تسعى بالدرجة الاولى الى ان تكون:
- شركة مواطنة التي تحترم القيم الشاملة للبلاد

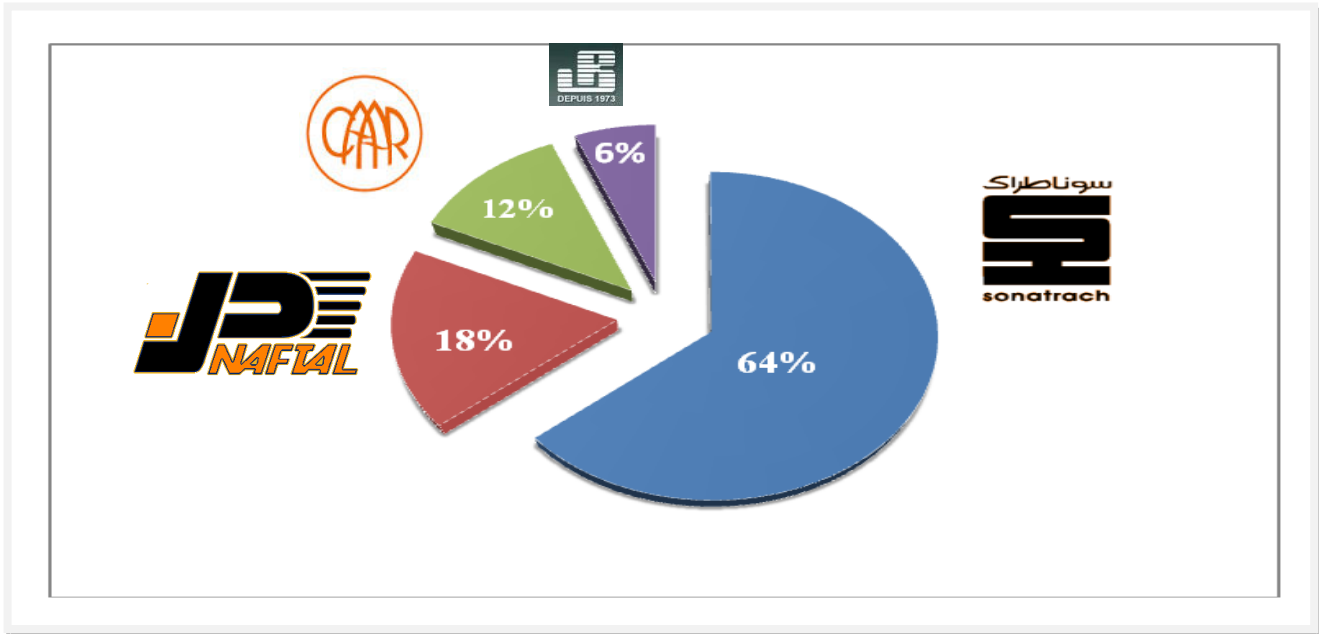
شركة مربحة للمساهمين (حاملي الاسهم) و نموذجية من حيث العلاقات الاجتماعية وكذا تنمية موظفيها وان تكون في مستوى توقعات زبائنها من حيث جودة الخدمة واحترام التزاماتها

• موقع شركة CASH في قطاع التأمين

1- المساهمين:

الموارد المالية: تعتبر شركة تأمين المحروقات CASH شركة ذات أسهم مقسمة كما هو في الشكل رقم 5

الشكل رقم (3-5): يمثل أسهم الشركة:



من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الشركة

- الشركة المركزية للتأمين وإعادة التأمين CCR

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

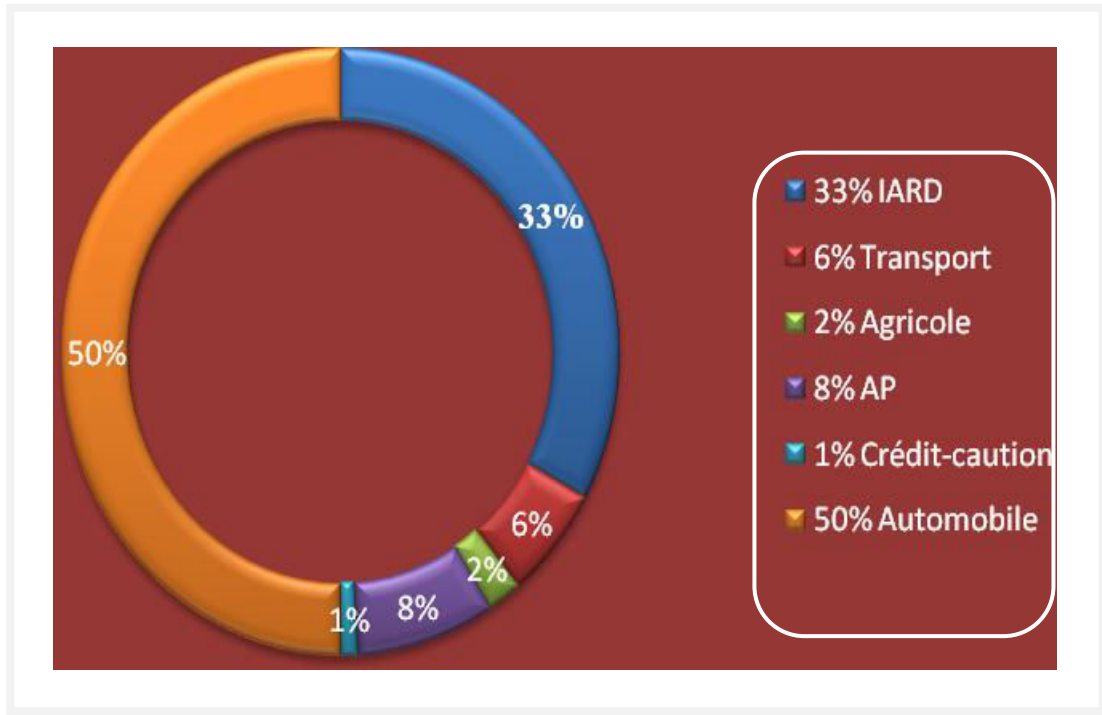
يمثل الشكل اسهم كل من سوناطرى و نفتال CAAR في الشركة.

- بفضل تطور الشركة ارتفع رأس مالها من 2,8 مليار دينار جزائري سنة 2006 إلى 7,8 مليار دينار جزائري سنة 2012.

أ- **الموارد البشرية:** شهدت الشركة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، واكبه زيادة اليد العاملة المؤهلة، فقد قدرت سنة 2006 بـ: 131 عاملا، وبلغ عدد العمال بـ: 380 عامل سنة 2012، وهو عدد قابل للارتفاع

2- **محفظة نشاطات الشركة:**

الشكل رقم (3-6): يمثل محفظة نشاطات الشركة:



المصدر: تقرير سنوي لسنة 2011.

50 % المركبات.

33 % حوادث الحرائق والأخطار.

06 % النقل.

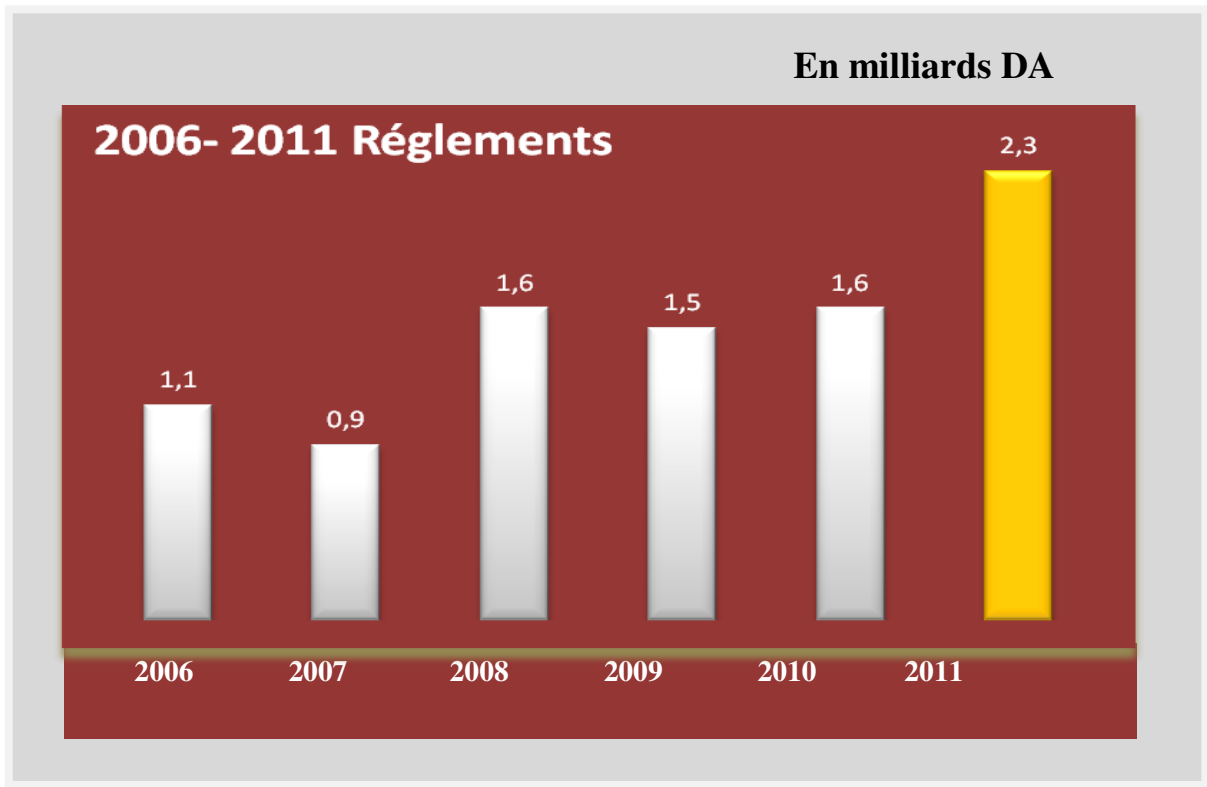
02 % العتاد أفلأحي.

08 % التأمين على الأشأاص.

01 % القرض - الكفالة.

3- التعويضات المقدمة من طرف الشركة:

الشكل رقم (3-7): يمثل التعويضات المقدمة من طرف الشركة خلال 06 سنوات:

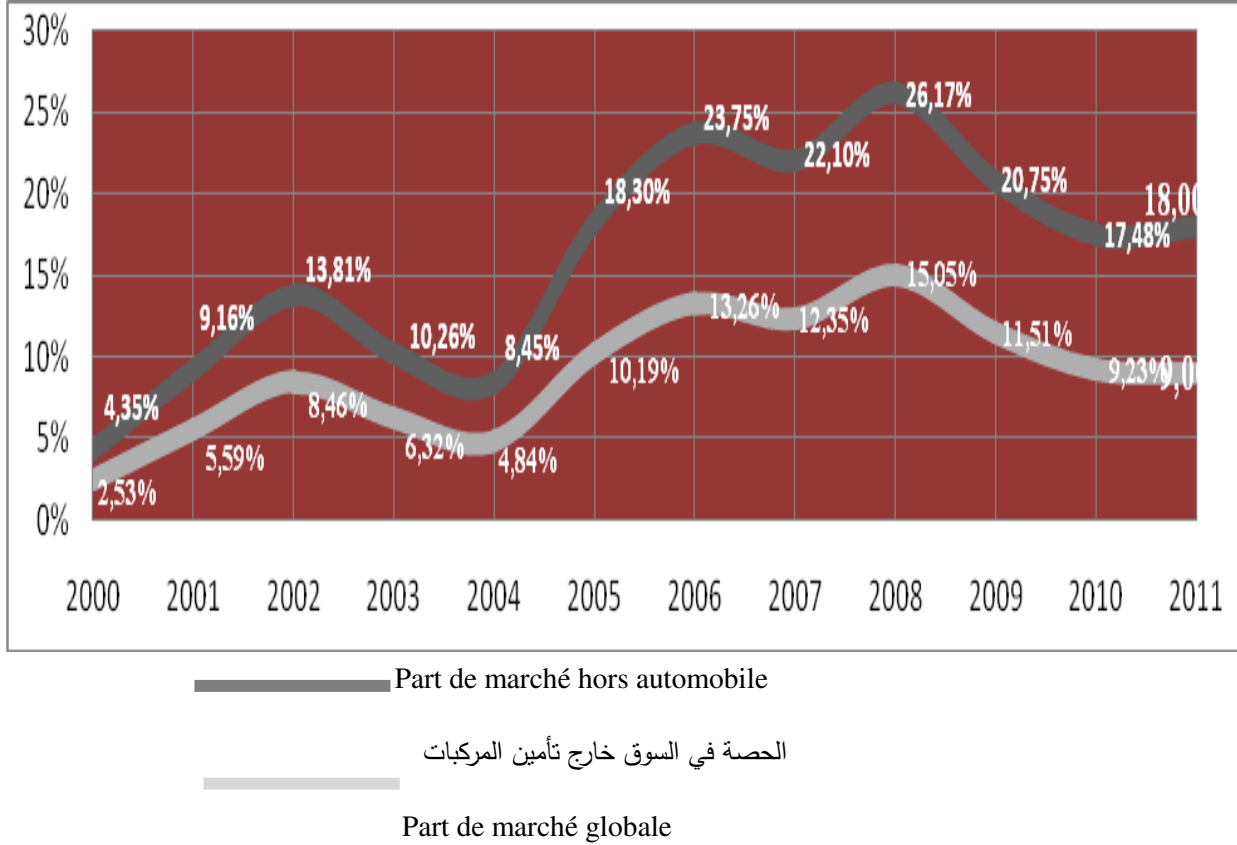


المصدر: التقرير السنوي لسنة 2011.

نلاحظ ان التعويضات المقدمة من طرف الشركة ارتفعت الى 2.6 مليار دج في نهاية 2011

4- الحصة السوقية:

الشكل رقم (3-8): يمثل حصة الشركة في السوق:



المصدر: التقرير السنوي لسنة 2011.

نلاحظ ان الحصة السوقية للشركة متذبذبة الا انها جيدة مع مرور السنوات ولكنها تحتل

حصة في سوق تأمين السيارات اكبر السوق الكلي .

المبحث الثاني : دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين

المحروقات CASH

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل ملاءة و مردودية شركة تأمين المحروقات و كذا التعرف على الوضعية المالية لها و هذا حسب معطيات و وثائق و تقارير المقدمة من طرف الشركة و سيتم هذا من خلال ثلاثة مطالب

المطلب الاول: تقديم الوضعية المالية لشركة التأمين

أكدت النتائج الإيجابية المحققة من طرف الشركة سنة 2014 مدى صلاحية اختياراتها الإستراتيجية المطبقة منذ عدة سنوات .

و على صعيد آخر بالرغم من بلوغ حجم التعويضات قرابة 4 مليارات دج ، فعلى الشركة مضاعفة جهودها و تسخير كل طاقاتها و إمكانياتها من أجل تقليص آجال التعويض و تسريع وتيرة التسديد اللذان يمثلان أفضل المدافعين عن صورتها التجارية ، حققت الأداءات التقنية من ثقل أعباء الاستغلال التي ارتفعت ب 14% نتيجة نمو عدد الموظفين ب 23% .

تجسدت هذه الانجازات بهامش صافي للتأمين يقدر ب 2.22 % مليار دج (+17%) و ناتج صافي يقارب 819 مليون دج (9.3 مليون دولار) (+65%) ما يمثل للمساهمين عائد على رأس المال يزيد عن 10.5% مقابل 6.4% في 2013.

و يمثل الجدول التالي

جدول رقم(3-1) حسابات النتائج للشركة

نهاية 2014			
الصافي	التنازل/إعادة التنازل	الخام	
1 792	(10 248)	12 040	علاوات التأمين
15 72	(9 141)	10 713	العلاوات المكتسبة
1382	1382	-	عمولات مقبوضة من إعادة التأمين
(727)	3600	(4 326)	حوادث السنة
(7)	(7)	-	عمولات مدفوعة
2221	(4 167)	6388	الهامش الصافي للتأمين
199	-	199	استئناف عن خسائر القيم و المؤونات و منتجات عملياتية
(1593)	-	(1 593)	الأعباء العامة و الإدارية
828	-	4 994	النتيجة المالية العملياتية
240	-	240	النتيجة المالية
(249)	-	249)	الضرائب
819	4167)	4 985	النتيجة الصافية

المصدر : تقرير شركة تأمين المحروقات

من الجدول السابق نلاحظ أن الشركة سجلت هامش صافي للتأمين يقدر بـ 2 221 مليون دينار جزائري و نتيجة صافية قدرت بـ 819 مليون دج.

أما في سنة 2015 و بفضل التعديلات التي تم إجراؤها في سياسة الودائع المالية ، حققت الشركة نتيجة مالية جد إيجابية و التي ساهمت في تغطية تكاليف الاستغلال من جهة و من جهة أخرى تحقيق نتيجة الربح الصافي المستخرجة و التي تقدر بـ 492 مليون دينار جزائري مقدمة بذلك مردود لرأس مال قدر بأ 6.3% .

إن المستوى الذي وصل إليه مجموع أصول شركة تأمين المحروقات و الذي قدر بـ 40.3 مليار دينار جزائري سمح لهذه الأخيرة بتسجيل نسبة نمو تساوي 1% مقارنة بسنة 2014.

في حين أن رؤوس الأموال الخاصة سجلت نمو بـ 142 مليون دج منتقلين من 10.5 مليار دينار جزائري إلى 10.6 مليار دينار ج

جدول رقم(3-2) حسابات النتائج لسنة 2015.

الصافي	التنازل/إعادة التنازل	الخام	
2000	(8 059)	10 059	علاوات التأمين
19 22	(8 587)	10 059	علاوات مكتسبة.
10 72	1072	-	عمولات إعادة التأمين
(892)	3 753	(4645)	حوادث السنة
2 102	(3 762)	5 863	الهامش الصافي للتأمين
200	-	200	الاستئناف عن خسائر القيم و المؤونات و منتجات عملياتية
(1 887)	-	(1 887)	الأعباء العامة و الإدارية
415	(3 762)	4177	النتيجة المالية و العملياتية
246	-	246	النتيجة المالية
169	-	(169)	الضرائب
492	(3 762)	4254	النتيجة الصافية

المصدر : حسب تقرير الشركة

من الجدول السابق نلاحظ أن الهامش الصافي للتأمين بلغ 2102 مليون دينار جزائري و نتيجة الربح الصافي تق در بـ 492 مليون دج

المطلب الثاني تحليل ملاءة ومردودية شركة التأمين

تطرقنا في الجانب النظري إلى تعريف الملاءة والمردودية ألا و هي قدرة شركة التأمين على سداد التزاماتها اتجاه حملة الوثائق في المواعيد المقررة سنقوم في هذا المطلب بتحليل ملاءة ومردودية شركة تأمين المحروقات و هذا من خلال .

1- تحليل الملاءة

1 - 1 رأس المال الاجتماعي :

سنعرض فيما يلي تطور رأس المال الاجتماعي للشركة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2015 بمليون دينار جزائري.

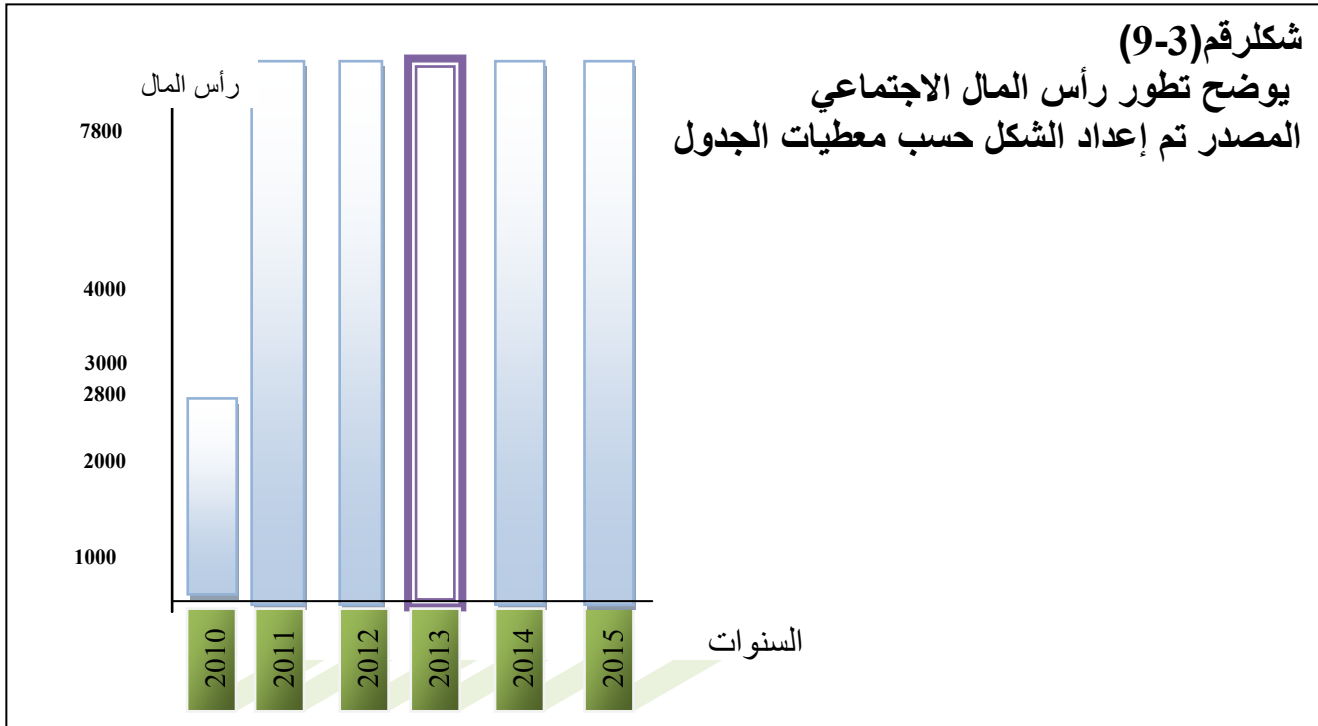
جدول (3-3) تطور رأس المال الاجتماعي من سنة 2010 إلى سنة 2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رأس المال الإجمالي	2800	7800	7800	7800	7800	7800

المصدر : حسب وثائق الشركة

يتضح من خلال الجدول أعلاه و التشكل

أن رأس المال لشركة تأمين المحروقات ارتفع من سنة 2010 إلى سنة 2011 بزيادة قدرها 5 مليار دج و من ثم بقي ثابتا إلى غاية 2015 و تهدف هذه الزيادة في رأس المال إلى دعم القاعدة المالية لشركة التأمين من أجل تعزيز الملاءة المالية إذ أنها تدل على صحة المركز المالي للشركة و القدرة على الوفاء بالتزاماتها.



المصدر من اعداد الطالبة خديجة حسب الجدول

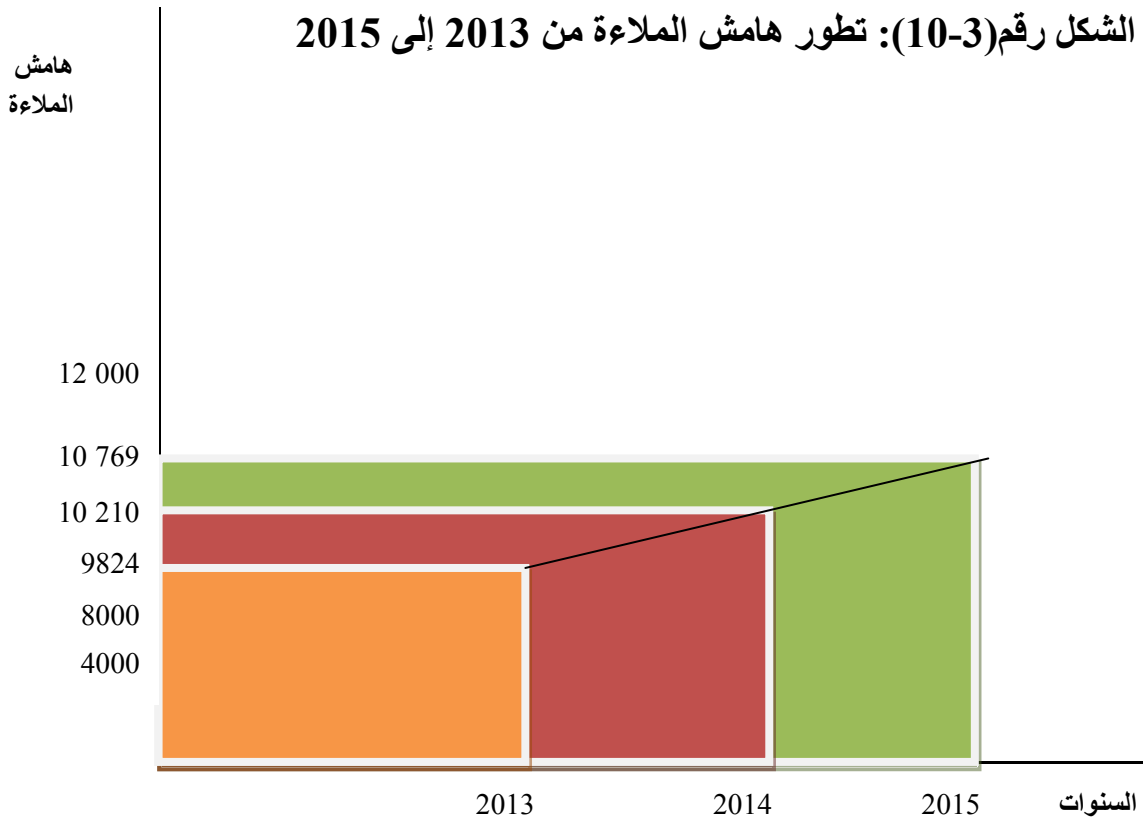
1- 2- هامش الملاءة:

يعتبر هامش الملاءة معيارا إضافيا للوقاية و أسلوبا للتحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها و سنعرض فيما يلي تطور هامش الملاءة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2015 و هذا حسب تقارير شركة تأمين المحروقات .

جدول رقم(3-4) : تطور هامش الملاءة من سنة 2013 إلى 2015

السنة	هامش الملاءة مليون دج	نسبة الزيادة %
2013	9 924	%8
2014	10 212	%3
2015	10 769	%5

المصدر : حسب تقرير الشركة.



المصدر : تم إعداد الطالبية خديجة حسب معطيات الجدول

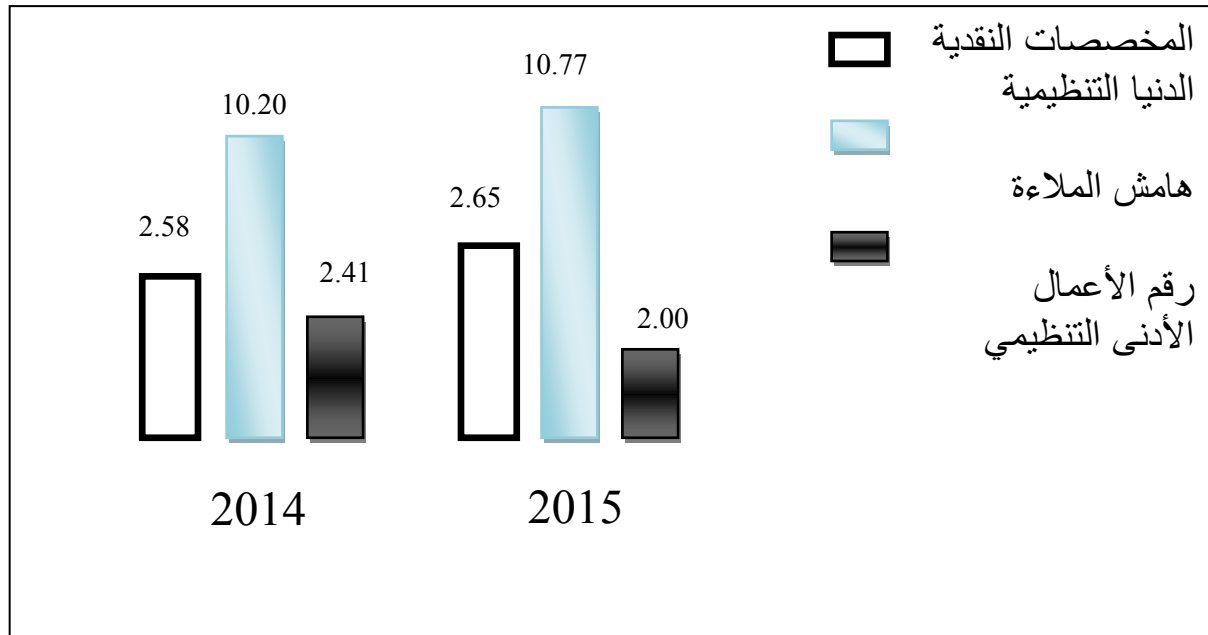
يوضح الجدول والشكل السابقين تطور هامش الملاءة لشركة تأمين المحروقات من سنة 2013 إلى 2015 بحيث سجل ارتفاعا مقارنة بسنة 2013 حيث انتقل من 924 من 9 مليون دج في 2013 ليصل إلى 10 212 مليون دج في سنة 2014 إلى حوالي 10 769 مليون دج سنة 2015 بنسبة تقدر بـ 5% و هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع رأس المال .

و حسب تصريحات الرئيس المدير العام لشركة تأمين المحروقات مختار ناوري فإن المستوى الذي وصل إليه مجموع أصول شركة تأمين المحروقات كاش و الذي قدر بـ 40.3 مليار دج سمح لهذه الأخيرة بتسجيل نسبة نمو تساوي 1% مقارنة بسنة 2014 شاهدة هذا بتعزيز قدرات الشركة التي نجحت في تمثيل شامل لتعهداتها المتقنة و تشكيل هامش ملاءة يفوق الحد الأدنى القانوني بأربع مرات .

و حسب معطيات و تقارير الشركة سمح ارتفاع الاحتياطات لشركة تأمين المحروقات من تطوير هامش ملاءتها بـ 557 مليون دج (+ 5.5%) سنة 2014.

و في 2015/12/31 قارب هامش الملاءة في شركة تأمين المحروقات حوالي 10.8 مليار دينار جزائري و يمثل 107% من القيمة المنتجة الخام (على الأقل 20%) و أكثر من 60% من المخصصات النقدية (على الأقل 15%) و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل رقم (3-11) يوضح تطور هامش الملاءة من سن 2014 إلى 2015 .



المصدر حسب تقرير الشركة بالنظر الى الملحق 2

2- تحليل المردودية**1-1 المردودية التجارية:**

تعبر المردودية التجارية عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات وتحسب بالعلاقة الآتية:

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم.

وفيما يلي المردودية التجارية المحققة خلال فترة الدراسة :

جدول رقم (3-5) المردودية التجارية للشركة الجزائرية للتأمين المحروقات

السنوات	2009	2010	2011	2012
نتيجة الدورة (ألف دج)	264.000	402.000	547.737	528.560
رقم الأعمال خارج الرسم (ألف دج)	3.796.446	3.926.777	4.049.883	5.327.969
المردودية التجارية (%)	7	10.5	13.5	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات ميزانية المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية التجارية عرفت ارتفاعا خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة، لتتخفف بعد ذلك سنة 2011 و 2012 ، ويرجع ذلك إلى انخفاض نتيجة الدورة في مقابل ازدياد رقم الأعمال خارج الرسم.

1-2 المردودية الاقتصادية:

تقيس المردودية الاقتصادية صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد مستثمر ضمن الأصول وتحسب بالعلاقة الآتية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول.

وفيما يلي المردودية الاقتصادية المحققة خلال فترة

جدول رقم (3-6) المردودية الاقتصادية للشركة الجزائرية للتأمين

المحروقات

السنوات	2009	2010	2011	2012
نتيجة الدورة (ألف دج)	264.000	402.000	547.737	528.560
مجموع الأصول (ألف دج)	9.806.00	11.979.00	13.557.20	12.635.78
المردودية الاقتصادية (%)	3	3.5	4	4

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات ميزانية المؤسسة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للشركة خلال فترة الدراسة تتجه نحو الارتفاع وتثبت في سنة 2012 نتيجة انخفاض الدورة الصافية وكذلك مجموع الأصول.

3-1 المردودية المالية:

تعبر المردودية المالية عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من الأموال الخاصة وتحسب بالعلاقة الآتية:

المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة.

وفيما يلي جدول يوضح تطور المردودية المالية خلال فترة الدراسة:

- جدول رقم (3-7) المردودية المالية للشركة الجزائرية للتأمين المحروقات

السنوات	2012	2013	2014	2015
نتيجة الدورة (ألف دج)	264.000	402.000	547.737	528.560
الأموال الخاصة (ألف دج)	2.797.000	3.128.00	3.231.18	4.081.292
المردودية المالية (%)	9.5	13	17	13

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات ميزانية المؤسسة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المردودية المالية للشركة متجهة نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة ما عدا الانخفاض الذي عرف في سنة 2014 ، ويرجع ذلك إلى انخفاض نتيجة الدورة الصافية لعام 2015.

أما عن ارتفاع المردودية المالية خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة على الرغم من زيادة حجم الأموال الخاصة فيرجع ذلك إلى أن معدل زيادة الأموال الخاصة هو أقل بكثير من معدل زيادة نتيجة الدورة الصافية، فقد سجلت الأموال الخاصة معدل زيادة قدر ب 12 ٪ في سنة 2012 و 3٪ في سنة 2013 ، في مقابل زيادة نتيجة الدورة الصافية الذي قدر ب 52 ٪ في سنة 2012 وب 36 ٪ في سنة 2013.

وما يمكن القول عن المردودية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات أنها جيدة حيث قدرت

خلال فترة الدراسة في المتوسط بحوالي 13 ٪، بالمقارنة مع معدلات الفائدة المتجهة نحو الانخفاض فقد قدرت هذه المعدلات سنة 2012 ب 8.5 ٪ إلى 12.5 ٪، وفي سنة 2013 قدرت ب 8.5 ٪ إلى 11.3 ٪ ، وفي سنة 2014 قدرت ب 8.5 ٪ إلى 11.2 ٪.

المطلب الثالث: التداخل بين الملاءة والمردودية والاستراتيجية المتبعة

لضمان ملاءتها ومردوديتها.

الفرع الاول :التداخل بين الملاءة والمردودية

يمكن تبين العلاقة بين الملاءة والمردودية من خلال الجدول التالي

جدول رقم (3-8)

السنوات	1013	2014	2015
هامش الملاءة	9924	10212	10769
المردودية المالية	13	17	13

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه في السنوات الأولى من الدراسة اتجه هامش الملاءة نحو الارتفاع فقد ازداد في سنة 2012 بنسبة 13.5 % وفي سنة 2013 بنسبة 6.6 %، إلا أن ذلك لم يؤثر بالسلب على المردودية المالية، فنجد أنها هي الأخرى تتجه نحو الارتفاع ويرجع ذلك لازدياد نتيجة

الدورة الصافية بمعدل أكبر من ازدياد هامش الملاءة ، مما يدل على أنه توجد علاقة طردية بين هامش الملاءة والمردودية.

أما انخفاض المردودية المالية في سنة 2015 فيرجع إلى ارتفاع هامش الملاءة

في مقابل انخفاض نتيجة الدورة الصافي إلا أنه في العموم يمكن القول أن الشركة الجزائرية للتأمينات تتمتع بملاءة جيدة وذلك أخذا بالاعتبار التنظيم المعمول به ، كما تتمتع بمردودية جيدة بالمقارنة مع أسعار الفائدة المتجهة نحو الانخفاض في هذه السنوات الأخيرة ، وأن العلاقة بينهما طردية نظرا للأرباح الصافية المرضية المحققة سنويا.

الفرع الثاني: استراتيجية الشركة لضمان ملاءتها ومردوديتها

من أجل الحفاظ على توازنها وتحقيق النمو تعمل الشركة الجزائرية للتأمينات على تحقيق جملة من الاستراتيجيات تمس مختلف الجوانب التقنية والمالية.

ولعل الهدف الأساسي من هذه الاستراتيجيات هو تحسين مردودية الشركة وتحقيق حماية أكبر للمؤمن لهم، ولتطبيق هذا الهدف يستوجب:

- تنمية النشاط التقني والتجاري ودعم نتيجة الشركة بسياسة إعادة تأمين موافقة؛
- ترشيد الوظيفة المالية؛
- التسيير الجيد للشركة.

1- تنمية النشاط التقني والتجاري:

وذلك بالاهتمام بجانب الإنتاج والتعويض وبسياسة إعادة التأمين وكذا التسويق.

1-1- الإنتاج:

تواصل الشركة الجزائرية للتأمينات سياستها الإنتاجية بتقوية مكانتها خاصة في تأمينات النقل والأخطار الصناعية، مع الحرص على تنويع محفظتها بإنتاج مختلف فروع الأخطار الأخرى

كتأمينات الأشخاص والرسملة وغيرها.

وتحرص الشركة من أجل تحقيق ذلك باتخاذها جملة من الإجراءات نذكر منها:

- العرض الأحسن لمنتجات التأمين بجعلها أكثر جذبا وأكثر وضوحا؛

- تحديد وتكييف المنتجات مع رغبات وحاجيات العملاء.

فالشركة الجزائرية للتأمينات واعية بضرورة تطوير منتجاتها وذلك بالتعاون مع متعاملين الاكتتاب مختصين في النشاط محليين وأجانب.

1-2- التعويض:

إن الهدف الذي تسعى إليه الشركة من خلال سياسة التعويض هو العمل على التقليل من مدة تسوية الكوارث وتسديدها، والتحكم في مخصصات الكوارث والتكاليف المتعلقة بها قيد التسديد.

هذا الهدف له غايتين هما:

- الإرضاء المتزايد للمؤمن لهم من أجل مواصلة الحفاظ على ثقتهم، وزيادة حجم ؛

- يسمح التقليل من حجم مخصصات الكوارث والتكاليف المتعلقة بها قيد التسديد

بتخفيض حجم الالتزام بالتغطية عن طريق قيم الدولة، مما يتيح الفرصة للشركة

لتنويع محفظتها المالية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تسعى الشركة الجزائرية للتأمينات إلى تقوية قدراتها

فيما يخص تسيير الكوارث وذلك بالاعتماد على مهندسين ذوي كفاءة عالية، كما قد

يتطلب منها تدخل بعض الخبراء من الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين.

ولهذا تسعى الشركة لاستقرار معدل الكارثية لها حيث تتوقع أن تعوض خلال الفترة

في المتوسط 3 مليار دينار جزائري (2010)

سياسة التسويق:

إن سياسة التسويق المتبعة من طرف الشركة لتدعيم وضعيتها متجهة خاصة نحو تحسين وعية التعويض والاقتراب من العملاء وتقوية إشهار الشركة، فالعنصر الذي يدل على مدى رضا الزبون يقوم على تقوية العلاقة معه وكيفية أداء مبلغ تأمينه.

وفي هذا الصدد توجه نشاطات التسويق في الشركة في مرحلة أولى نحو العميل وطريقة أخذه بعلاقة قوية ودائمة، ويقوم الاهتمام بالزبائن على المحاور التالية:

- المعرفة الجيدة للعملاء، عن محفزاتهم واحتياجاتهم؛
- وضع علاقات شخصية مع العملاء المهمين؛
- وضع سلم نظامي للعميل من أجل تقييم مستوى رضاه ونوعية أداء مبلغ تأمينه.

أما بالنسبة لسياسة الاتصال فهي ترمي إلى تحسين شهرة الشركة حيث أصبح في هذا الصدد يخلط بين اسم الشركة وعبارتها الإشهارية المعروفة ب"التأمين الشامل"، كما تسعى الشركة من أجل ذلك لاستعمال وسائل الإشهار العامة عبر وسائل الاتصال المختلفة ووسائل الإشهار الخاصة الموجهة خصوصا إلى رؤساء المؤسسات والمنظمات، وذلك عبر وسائل خاصة كالمجلات الاقتصادية، الجرائد المتخصصة بالإضافة إلى استعمال الشركة أجل ذلك لاستعمال وسائل الإشهار العامة عبر وسائل الاتصال المختلفة ووسائل الإشهار الخاصة الموجهة خصوصا إلى رؤساء المؤسسات والمنظمات، وذلك عبر وسائل خاصة كالمجلات الاقتصادية، الجرائد المتخصصة بالإضافة إلى استعمال الشركة لتقنية الإنترنت للتعريف بها وبمنتجاتها وبتلقي المعلومات الأساسية للاكتتاب في مختلف عقود التأمين وإجراءات التعويض.

كما تطمح الشركة في المدى المتوسط بتطوير استعمال الإنترنت عبر موقعها وذلك بإمكانية (On line) إبرام عقود التأمين على المباشر عبر هذه الوسيلة

كما تسعى الشركة إلى خلق مجلة خاصة بها للتعريف بها وبمنتجاتها ومزاياها. إضافة إلى ذلك نجد أن الشركة تستغل الفرص المتاحة من طرف السلطات المحلية من صالونات وتظاهرات اقتصادية وذلك بحضورها القوي.

2- ترشيد السياسة المالية:

إن جعل السياسة المالية أكثر مثلوية تسمح للشركة بتحسين مستوى المردودية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لاحترام كيفية تغطية الالتزامات التنظيمية، وتحقيق هذه السياسة ينبغي:

- التحكم في تكاليف الاستغلال التي تمثل فيها أجور العمال والعمولات المدفوعة للوكلاء العاميين نسبة 75 ٪ من مبلغ تكاليف العمل، حيث تتوقع الشركة زيادة هذه التكاليف في السنين المقبلة بحوالي 7 ٪ وهذا من شأنه أن يؤثر على معدل النمو، ويرجع ذلك إلى تطور الأجر القاعدي للعمال من جهة، وازدياد شبكة التوزيع من خلال الوكلاء العاميين من جهة أخرى؛

- تعظيم عوائد الاستثمارات: وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لفائض السيولة المحقق خلال هذه السنوات الأخيرة، فنجد أن الشركة تسعى للحفاظ على المستوى المالي لعوائد توظيفاتها وذلك بتوجيه فوائدها المالية نحو فرص الاستثمار الأكثر عائدا كالتقييم المنقولة والاشتراكات والعقارات ذات العائد، وما يلاحظ على اختيار الشركة لتوظيفاتها أنها تأخذ بعوامل الحماية والمردودية والسيولة وهذا توافقا مع التنظيم المعمول به وفرص الاستثمار المتوفرة في السوق.

3- تحديث نمط تسيير الشركة:

من أجل مواكبة تطورات المحيط، تتابع الشركة الجزائرية للتأمينات تحديث تسييرها عن طريق مخطط للإعلام الآلي وإدخال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال ولعل إعادة تنظيم الشركة من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين تسيير الشركة فقد زودت بمديريات جديدة كمديرية الشبكة التجارية، والإعلام الآلي، وتأمين الأشخاص وبنية متخصصة في تسيير التوظيفات العقارية.

كما أن الرقابة الداخلية تسمح بترشيد التسيير وقياس مستوى الكفاءة المحقق وذلك بالنظر إلى مصداقية الإجراءات والوسائل المستعملة لتحقيق الأهداف المحددة، فالرقابة الداخلية

تسمح للشركة بتصحيح الاختلالات وقياس الانحرافات وتمييز النتائج المحققة فيما يخص النشاط التقني والمالي والإداري.

كما لا ننسى اهتمام الشركة بالعنصر البشري الضروري لتحقيق الأهداف السابقة، فتنمية الموارد البشرية تتطلب تحسين الكفاءات والقدرات التقنية لموظفيها، وذلك بالاعتماد على تكوين الإطارات المختصة في مجال التأمين وتقنيات التسيير في مختلف المعاهد والمدارس

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى الشركة الجزائرية للتأمين المحروقات لتحليل ملاءتها ومردوديتها خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2015 توصلنا إلى جملة النتائج الآتية:

تتمتع الشركة الجزائرية للتأمين المحروقات بملاءة جيدة، وهذا عملاً بالتنظيم المعمول به من جهة حيث أن هامش الملاءة المكون هو معتبر خلال فترة الدراسة في 2013 و2015 كما وجدنا أن هذا الهامش في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة مما يعكس مدى إرادة الشركة في تعزيز قدرتها على الوفاء، وهذا من شأنه وهذا من شأنه أن يزيد من ثقة العملاء في هذه الشركة.

أي أن الشركة تحترم التنظيم المعمول به، كما تتمتع الشركة الجزائرية للتأمين المحروقات بمردودية جيدة على أموالها الخاصة .

تقوم شركات التأمين على الثقة المالية بأن أصولها تكفي لسداد التزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق فور استحقاقها, لذا فهي تحتاج أكثر من غيرها من الشركات إلى تدعيم مراكزها المالية لحماية حقوق حملة الوثائق و الوفاء بالتزاماتها في المستقبل لتدعيم هذه الثقة, و لقد كان للهزات الاقتصادية و الأزمات المالية التي حدثت في الأسواق المالية عواقب أدت إلى إفلاس العديد من شركات التأمين على مستوى العالم, فأصبح من الضروري تقدير و تحليل و كذا تقييم المر دودية و الملاءة المالية لشركات التأمين لحماية حقوق حملة الوثائق و كذا ضمان السير الجيد للشركة.

و تمثل الملاءة المالية لشركات التأمين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها, و يعتبر هامش الملاءة هو الذي حملة الوثائق يقيس مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها في وقتها و بصورة منتظمة . و من جهة أخرى تعرف المر دية على أنها الربح المحصل عليه بعد كل عملية بيع أو إنتاج أو تبادل خلال الدورة المحاسبية بعد طرح النفقات و التكاليف.

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تحليل الملاءة و المر دودية في شركة التأمين معالجة إشكالية البحث التي تدور حول هل يؤدي تحليل الملاءة و المر دودية في شركة التأمين من ضمان الوضعية المالية الجيدة لها ؟ و ذلك من خلال تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول و انطلاقا من الفرضيات الأساسية

فقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى مجموعة من النتائج وفق سياق منهجي و معرفي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة

في نهاية كل فترة زمنية يقوم المسؤولون في الشركات بحساب قيمة المر دودية و هامش الملاءة.

تستخدم المؤسسة طرق لتقييم هامش الملاءة المالية لكل سنة, أما بخصوص اختبار الفرضيات فيمكن أن نقول أن :

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى " تمثل الملاءة المالية لشركة التأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق دون أن يؤدي هذا إلى إفلاسها أو تعثرها " تم قبولها و إثباتها في الجانب النظري.

الفرضية الثانية " توجد علاقة بين الملاءة و المر دودية " نعم توجد علاقة قوية بين الملاءة و المر دودية بحيث كلما كانت ملاءة شركة التأمين كبيرة كلما انعكس هذا إيجابا على مر دودية الشركة. وتم إثباتها في الجانب النظري.

الفرضية الثالثة" تحقق الشركة صلاية مالية "

و هذا ما لمسناه من خلال دراستنا التطبيقية أن ما سمح من بقاء شركة تأمين المحروقات هو تقييم ملاءتها و مر دويتها. ومنه الفرضية صحيحة

• الاقتراحات و التوصيات :

على ضوء أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا سنقترح مجموعة من التوصيات:

ضرورة إعداد حسابات خاصة بالملاءة و المر دودية في الفروع الخاصة بالشركة حيث تسمح بمساعدة العمال و المتربصين و كي لا تقع في أخطار تهدد بقائها.

ضرورة قيام المسيرين بحساب النتائج لكل فترة زمنية لتقييم مر دودية الشركة

و أيضا ضرورة قيامهم بحساب النسب و المؤشرات الضرورية مستقبلا حيث يسمح لهم مقارنة ما هو موجود و ما تم تحقيقه فعليا و من ثم حساب الفروقات و تحليلها و هذا تسيرها.

• آفاق البحث :

تناولنا في هذا البحث تحليل الملاءة و المر دودية في شركة التأمين لأجل إبراز كيف يمكن لشركات التأمين أن تحافظ على ملاءتها ومرد وديتها ؟

و بهذا لم نتطرق إلى جوانب أخرى تكون آفاق بحث مستقبلية منها :

- علاقة الملاءة المالية لتسيير المخاطر المالية في البنوك التجارية

- دور الملاءة المالية في تسيير المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

- أثر مخاطر الملاءة المالية على مرد ودية الشركة

قائمة المراجع

• المراجع

1- الكتب

1. ثناء محمد طعيمة، "محاسبة شركة التأمين"، الإطار النظري التطبيقي و العملي، القاهرة، إيتراك للطباعة 2002،
2. كاسر نصر المنصور، إدارة العمليات الإنتاجية الأسس النظرية و الطرائق الكمية، الطبعة 1، دار الحامد 2010، عمان الأردن، 6
3. زيد منير عبوي، إدارة التأمين و المخاطر، عمان دار الكنوز المعرفة لنشر و التوزيع 2006،
4. سعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي للمنظمات ، التحديات الراهنة، دار النشر الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2000،
5. سلميان عبيدات، إدارة العمليات الإنتاجية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، بالتعاون مع جامعة الغد المفتوحة، القاهرة مصر،.
6. سمير محمد عبد العزيز، "الاقتصاد الاداري" مدخل كمي"، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997 ،.
7. صالح محمد الحناوي " أدوات تحليل و التخطيط في الإدارة "، دار النهضة العربية
8. عبد الستار مصطفى الصحن و سعود جابد العمري، "الإدارة المالية أطر نظرية
9. علي السلمي، إدارة الإنتاجية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 1992،.
10. علي الشريف، اقتصاديات الإدارة "منهج اتخاذ القرارات"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ،
11. عيد أحمد أبو بكر، "إدارة الأخطار شركات الإكتتاب، أخطار الإستثمار"، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011،.
12. ف، جيتي و أ، وبير ، " أصول الإقتصاد الوحدي"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، طبعة الأولى، الأردن بيروت، 1989،.
13. فوزي غرايبية، محاسبة التكاليف، مكتبة النهضة الاسلامية، الأردن، 1979 ،
14. محمد القيومي محمد، "أصول محاسبة التكاليف"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 10 .
15. محمد المنصوري، "نظام الإنذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1988
16. محمد محمود يوسف، الإندماج و الإستحواذ في قطاع التأمين، رسالة التأمين، عمان، الإتحاد الأردني لشركة التأمين، السنة 03، العدد 04، 2008،.
17. منير ابراهيم هندي، "الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث، ط2، الاسكندرية، 1991،.
18. ناصر داي عدون "تقنيات مراقبة التسيير" الجزء الأول، دار المحمدية العامة الجزائر، 1990

2-Les livres

- Brahim sansri, "**analyse financière**", édition chihale 1994,
- Conso pierre, "**la gestion financière de l'entreprise**" édition serey paris 1986.
- Jaqves Margerin- Gestion Budgétaire- Edition couroux
- Patrick Piget, "**gestion financière de l'entreprise**", 2eme édition, economica, paris, France,
- Alan Tosetti, thomas Bechar, Michal fromentaux, **Sté phane menart, Assurance**, comptabilité, règlementation, actuariat, paris, economica, 2002,.
- Daniel zadjenweber, Economie et gestion l'assurance, Economica
- Dufigour p André-**introduction a la finance de l'entreprise**, Edition, paris 1980
- Edition, France-paris, 2006,.
- IAIS**: International Association of insurance supervisors, en Association international de contrôleur d'assurance français
- Lauzale.P, **Contrôle De gestion et budget**, serey, Paris, 1986

3- مذكرات

1. صفاء الغول، "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، 2014.
2. سعاد بشلوش، "إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها" دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة - 2013 2014.
3. شنافي كفيفة، القواعد التوجيهية للمنظمة لعمل شركات التأمين"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، قسم مالية تخصص تأمينات وبنوك، جامعة سطيف، الطبعة، 2014،
4. عبد الصمد كاش، "تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، شعبة علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، السنة الجامعية 2013 2014.

5. عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول أزمة المالية و العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، شعبة علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2014-2015،
6. عكوش محمد أمين، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2011
7. فريال وردة فتحي، "اثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي ،
8. كراش حسام، "نموذج مقترح لمعايير الملاعة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب الأنظمة الدولية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، دفعة 2013-2014
9. مختاري زهرة، "التشخيص المالي ودوره في تقييم الاداء في شركة التأمين"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، دفعة 2010-2011،
10. هدى بن محمد، "تحليل ملاعة ومر دودية شركات التأمين" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتور، قسنطينة، السنة الجامعية 2004، 2005،
11. أكتوبر - الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 2009، .
12. السنة الجامعية 2006-2007،
13. على محمد الامين حنيوة "فعالية ادارة التدفقات النقدية من خلال ادوات السوق النقدي مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير ، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة
14. هبتون كريمة، "هبتون تحليل الملاعة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر ، في العلوم التجارية، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، السنة الجامعية، 2015، 2014، .

4- -مواقع الانترنت

- 1- European commission, op.cit,
- 2- SIGMA, N°7/1995, op.cit.,